صـوت الانســان

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

أهـالي البـصرة الكرام يقدمون واجب الضيافة للمشـاركين في بطولة (خليجي 25)

No. 143 Jan. 2023

الــعدد ١٤٣ كانون الأول ٢٠٢٣

صوت الانسان

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان

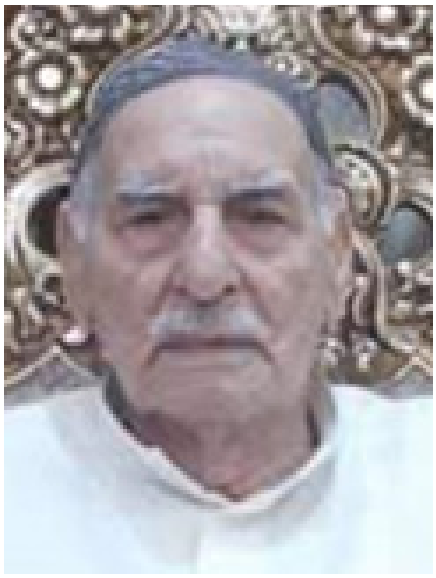

* الغائب الحاضر الدكتور أحمد الموسوي الرئيس الأول للجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد للفترة من المؤتمر التأسيسي في ٢٠٠٤/١١/٢٦ ولغاية أختطافه ببغداد في ٦ / ٣ / ٢٠٠٦

* الفقيد الراحل الاستاذ حاتم كريم السعدي الرئيس الثاني للجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد للفترة من ٢٠١١ ولغاية رحيله في ٢٨ / ٣ / ٢٠٢١ في مدينة الكاظمية ببغداد

رئيس التحرير

المحامي حاتم كريم السعدي

التصميم

علاء شاكر / رافل عبدالله

من محتويات العدد :

١. حول حرية التظاهر والتعبير عن الرأي .

٢. العراق في أرقام .

٣. اليوم العالمي لمنع الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي ضد الأطفال

٤. تصنيع الريف ... ملاذ أخير .

٥. الأسباب الحقيقية لانخفاض سعر الدينار العراقي .

٦. وقفة اقتصادية .. لهيب الأسعار يكوي أجساد الفقراء

٧. الاف المدارس تحمل اسماء بدون ابنية

٨. البطالة والتظاهرات وثورة الجياع .

للاشتراك في مجلة صوت الانسان يرجى الاتصال على العنوان التالي :

بغداد – الكرادة – شارع 52

+964 (0) 780 5852 270

+964 (0) 770 2564 912

E-Mail : ihrs.iraq@yahoo.com

رقم تسجيل الجمعية لدى دائرة المنظمات غير الحكومية 1h7496

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد 830

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 554

صدر العدد صفر خارج العراق في حزيران ١٩٩٦

صدر العدد ٣٩ داخل العراق في تموز ٢٠٠٣

تنويه: الاراء والمقالات المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كتابها وليست بالضرورة ان تتفق مع رأي المجلة

إفتتاحية العدد :

بيان بمناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

صادف يوم ٢٠٢٢/١٢/١٠ ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تلك الوثيقة الأهم لحركة حقوق الإنسان على مدى التاريخ وتعتبر بحق مبادئ أساسية وحقوقية للمجتمعات والأفراد في العالم .

صدر الإعلان العالمي نتيجة مآسي الحرب العالمية الثانية والتي راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر وخراب ودمار لآلاف المدن والقرى والقصبات ، مورست خلالها أعمال وحشية وبربرية طالت كرامة الإنسان من كل النواحي .

لقد مر (٧٤) عاماً على إصدار هذا الإعلان العالمي والذي وقعت عليه معظم دول العالم بمن فيها العراق ودول كبرى متقدمة ورغم ذلك فإن التجاوزات والإنتهاكات مستمرة بحق البشرية وبأشكال وأساليب مختلفة من قبل معظم الموقعين على الوثيقة.

وفي بلدنا العراق والذي عانى شعبنا فيه من الاضطهاد من قبل المحتلين السابقين والأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية وحتى بعد سقوط النظام الدكتاتوري القمعي البائد عام (٢٠٠٣) وقد تعرض إلى انتهاكات وتجاوزات واسعة وفي مختلف المجالات العامة والخاصة ولم يتم الالتزام بتطبيق المواد الأساسية للإعلان العالمي ولا المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بذلك وحتى بمواد الدستور العراقي المستفتى عليه عام (٢٠٠٥) .

وإننا في الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد ندعو لأن يكون العام المقبل عاماً آمناً للشعب العراقي وأكثر احتراماً لحقوق الإنسان من بعض الأجهزة الأمنية والأحزاب المتنفذة في السلطة، وأن تكون هناك محاسبة جدية وعادلة لكل من ينتهك هذه الحقوق، وأن يوضع حد لكل أشكال التهميش والتمييز بين المواطنين ومكونات المجتمع العراقي على أساس الجنس والقومية والدين والمذهب والفكر السياسي الوطني ، وأن يصار إلى الحد من جرائم القتل والقمع والتعذيب والخطف والاتجار بالنساء والأطفال وجرائم العنف الأسري وإعادة الباقين من المهجرين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية وحصر السلاح بيد الدولة وإطلاق سراح الأبرياء من السجناء ضحايا تشابه الأسماء والمخبر السري، والكشف عن مصير المغيبين، وإعادة النظر في رواتب ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين، وتحسين أوضاع المسجونين في مأكلهم ومعاملتهم الإنسانية، ومعالجة ظاهرة التلوث والجفاف والتصحر وانتشار المخدرات بنطاق واسع والألغام المزروعة والوضع الصحي والتعليمي المتردي والأزمات القائمة في البلاد بما فيها المشاكل القائمة مع إقليم كوردستان - العراق من خلال إصدار قوانين منصفة بذلك وفق الدستور وهذا يتطلب توحيد جهود الجميع (السلطات الحكومية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان) للقيام بحملة تثقيفية لرفع مستوى وعي المواطنين قانونياً وأخلاقياً وحقوقياً ودعم المطاليب المشروعة للمتظاهرين والمعتصمين السلميين ومحاكمة القتلة وإطلاق سراح المختطفين والقضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري والمحاصصة وسرقة المال العام .

كما يجب وضع حد للتدخلات العسكرية والسياسية في شؤون العراق الداخلية من قبل بعض الدول الإقليمية والخارجية لأنها تمس بسيادة وأمن البلاد والقانون الدولي .

الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد

٢٠٢٢/١٢/١٠

حول حرية التظاهر والتعبير عن الرأي

زهير كاظم عبود

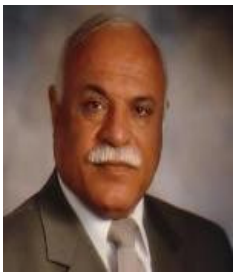

بمقتضى أحكام المادة السابعة من القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ فإن الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم، أو توقيفه، أو معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه، أو تعريضه لقيود، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون، أما التعذيب، ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية، فممنوع بتاتاً.

أما الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ فقد نصت المادة (١١) منه على أن الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون.

أما دستور عام ١٩٦٣ فقد نصت المادة ٣٢ على أن للعراقيين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون الحاجة إلى إخطار سابق. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون.

ونص دستور عام ١٩٧٠ في المادة السادسة والعشرين منه على مايلي: يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي.

وكان هذا الحظر يعبر عن القمع المفروض على العراقيين طيلة الحقب الزمنية الماضية، وبعد أن نص الدستور العراقي ٢٠٠٥ على أن حق التظاهر السلمي وحرية الاجتماع شكل من أشكال الحريات التي يضمنها، ولايمكن تقييد ممارسة أي حق من الحقوق الدستورية، كما لايمكن تقييدها أو تحديدها إلا بناءً على قانون، على أن لا يمس ذلك التحديد أو التقييد جوهر الحق أو الحرية.

أما قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر عام ٢٠٠٤ فقد نصت الفقرة هـ من المادة الثالثة عشرة على مايلي: للعراقي الحق بالتظاهر والإضراب سلمياً وفقاً للقانون.

وحل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ فقد نص في الفقرة ثالثاً من المادة ٣٨ منه على كفالة الدولة وبما لايخل بالنظام العام والآداب وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

إذا كان حق التظاهر السلمي مكفولاً وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٣٨) من الدستور، فإن مواد قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل الخاصة بمعاقبة المتظاهر والتجمهر في المحلات العامة تكون ملغية ولا قيمة قانونية لها في حال استحصال الموافقات الأصولية على التظاهر، ومع إن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت قد ألغت العمل بالمواد (٢٢٠ - ٢٢٢) عقوبات بموجب الأمر المرقم ١٩ المؤرخ في ١٠ تموز ٢٠٠٤ الخاص بحرية التجمع انسجاماً مع حق الشعب العراقي في حرية التعبير وحقهم في التظاهر والتجمع السلمي، وعلى اعتبار أن الحظر المفروض على حرية التجمع والتظاهر لا ينسجم مع حقوق الإنسان، ولا ينسجم مع التزامات العراق مع هذه الحقوق، إلا أن هذا الحق يعد من بين الحقوق والحريات الأساسية التي أولاها الدستور أهمية في التعديل والإلغاء.

إن مثل هذا القانون الذي لم يأت فقط انسجاماً مع نصوص الدستور العراقي، بل مع المبادئ العامة للحريات وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وأن ينظم ليس فقط الحقوق الأساسية في حرية التعبير والرأي وحق الاجتماع والتظاهر السلمي، إنما ينبغي أن ينص على معاقبة من يشرع أو يرتكب فعلاً من الأفعال التي تمس هذه الحرية أو تعرقل ممارستها أو تأمر بالمساس بها

واذا كان حق التظاهر يعتبر من حقوق الإنسان الأصيلة التي تتباهى بها الأمم التي توفر الأرضية والمناخ الملائم لحرية المواطن وحقه في التعبير، فإن اغلب الدساتير تضمن مثل هذا الحق وتنظم قوانينها طرق وسبل ممارسته، ومع كل الضمانات التي توفرها القوانين والدساتير، وخلافاً للقصد في حرية ممارسة هذا الحق من الممكن أن يتم الاعتداء على الممتلكات العامة أو أن يتم التجاوز على شروط ممارسة هذه الحقوق بأي شكل من الأشكال، ففي مثل هذه الحالات تتم مساءلة الجناة ومرتكبي مثل تلك الأفعال شخصياً، إلا أن هذا الحق لايمكن إلغاءه مهما كانت الأسباب إلا بالشروط القانونية التي لاتمس المبادئ العامة، يعني أن أي مسؤول حكومي مهما علت درجته ومنصبه لايمكن له أن يلغي هذا الحق ولا يحقّ له أن يأمر أفراد الحمايات أو الشرطة أو قوات الجيش بالتصدي لممارسيه أو القيام بأفعال أو تصرفات من شانها أن تلحق الأذى أو الضرر بالمواطنين.

إن مخالفة الدستور والاستخفاف بالقوانين وحدها تشكل جريمة ينبغي أن يتم تطبيقها على الموظف الحكومي الذي يرتكبها، وأن تتم معاقبته ونشر عقوبته وفعله في وسائل الإعلام حتى يمكن أن يسهم ذلك في ترسيخ واحترام حقوق الإنسان في العراق.

أما وقوع الأضرار وأفعال الإيذاء التي يتم ارتكابها بأمر الموظف الحكومي فإنها أيضاً تشكّل جريمة تتم محاسبته عنها وفقاً للقانون، كما تتم محاسبة مرتكب مثل هذه الأفعال من قبل أفراد الحماية أو الشرطة أو الجيش، بكونها أفعالاً غير قانونية وتجاوزاً على حريات الناس وحقوقهم، وتعسفاً في استعمال السلطة والإساءة لها.

حق التظاهر تعبير عن حالة رفض واحتجاج على موقف أو قرار، أو المطالبة بحق يراه المتظاهر إصلاحاً للحال، ومهما كان الغرض من التظاهر سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، فقد عرفها مشروع القانون بأنها تجمّع عدد غير محدود من المواطنين للتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم التي كفلها القانون والتي تنظم وتسير في الطرقات والساحات العامة، وفي سبيل تجسيد حق المواطن ألزم القانون أجهزة الدولة كافة بتوفير الحماية للمتظاهرين بشرط أن تكون التظاهرة وفقاً للقانون، ولا يجوز لهذه السلطات استعمال القوة لتفريق المتظاهرين، إلا إذا أدى ذلك إلى زعزعة الأمن أو إلحاق الضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو بالأشخاص.

وبين فترة وأخرى يتم ارتكاب أعمال مخالفة للدستور من قبل أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وعلينا أن نتذكر بأن الدستور نص في الفقرة (أ) من المادة (٩) على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تدافع عن العراق ولاتكون أداة لقمع الشعب، ومن خلال هذا النص ينبغي تثقيف وترشيد تلك ألأجهزة، بأن تكون راعية لتلك الحقوق وحريصة على التطبيقات القانونية السليمة، وأن لا ترتكب الأخطاء بناءً

على أوامر موظفين مهما علت درجاتهم.

قبل فترات متعاقبة تعرض المتظاهرون في مناطق عراقية متعددة أثناء تظاهرات سلمية يطالبون بمحاربة الفساد والمطالبة بتوفير أبسط الخدمات إلى التعامل بقسوة، من خلال قيام قوات مكافحة الشغب في تلك المناطق بقمع المتظاهرين واستخدام الرصاص الحيّ واستعمال الغازات المسيلة للدموع، ومطاردة المواطنين داخل أزقة المدينة لإلقاء القبض عليهم، وبالنتيجة سقط العديد منهم جرحى جراء إطلاق النار والاعتداء بالضرب المبرح والشديد، والقبض على العديد منهم واعتقالهم بشكل غير قانوني، كما نتج ذلك العنف الى مقتل العديد من الشباب العراقيين المتظاهرين وجرح آخرين والاعتداء على أعداد أخرى خلافاً للقانون.

إن مثل هذا الأفعال تولّد شروخاً كبيرة بين تلك الأجهزة وبين الشعب، فتخسر المؤسسة العسكرية والأمنية مكانتها، لتعيد بناء ما رسخ في أذهان العراقيين من تسخير تلك الأجهزة لخدمة السلطة، وعدم فهمها للحقوق والحريات التي وفرها الدستور، وأخيراً بالنتيجة ستخسر قيمتها واحترامها ومكانتها، في الوقت الذي يسهم الجميع في بناء العراق على أسس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وضمان حرية التعبير والرأي، ولذا فإن على المؤسسة العسكرية أن تنأى بنفسها عن التدخل بالسياسة أو الانقياد لصالح شخصية أو حزب سياسي.

إن هذه التظاهرات السلمية تعبّر عن بروز حالة من الوعي لممارسة الحقوق السياسية لدى المواطن العراقي، وهي أيضاً تعكس حالة الخلل وانتشار الفساد في مفاصل الدولة مما يستوجب العمل بشكل مشترك من خلال الاستجابة إلى طلبات المواطنين المشروعة والمعقولة لمكافحة الفساد وإصلاح حال البلاد، وهي أيضاً تعبّر عن الممارسات العملية للحقوق التي ضمنها الدستور، وبالتالي فإن أي انتهاك لهذه الحقوق والحريات يجعل مرتكبيها تحت طائلة القانون والمحاسبة.

والتظاهر تنفيس لصوت المواطن يطلقه في فضاء رحب، لذا فهو يحمي حق المواطن في التعبير والاحتجاج، ويمنحه حرية الكلام والموقف ووجهة النظر، ويمكن النظر إلى تجارب دول حديثة لم تمنح المواطن حرية التظاهر والتجمع فحسب، بل وفّرت لهم المكان الذي يمكن للمواطن أن يمارس حريته في الكلام وإبداء وطرح أفكاره ومعتقداته بحرية تامة، بشرط أن لا يتعدى ولا يمسّ حقوق الآخرين، ومادامت التظاهرات سلمية وترفع شعارات مطلبية مشروعة، فإن أي تدخل أو منع أو عرقلة لها من قبل أي جهة تجعلها مخالفة للقانون يستوجب الأمر إحالتها على المحاكم القضائية ومحاسبتها حتى تكون عبرة لغيرها ممن لم يؤمن أو يعتقد بإلزامية نصوص الدستور والقوانين حتى اليوم.

وفرة المال ووفرة الفاسدين .. قد سبق سيفهم العدل !!

علي عرمش شوكت

ياتي المال الريعي بعيداً عن الانتاج الاجتماعي بمعنى يتقرر مصيره من قبل السلطات الحاكمة القابضة عليه، دون اي خوف او وجل من قرار المجتمع في مستوى خلقه اوعدالة توزيعه ، سيما اذا ما كانت هنالك سلطات مستبدة وفاسدة. وفي العراق يمكن ان يطلق على الحال انها نتيجة (لعنة النفط) حيث وفرة المال جاءت من « حلب الارض » واستخراج معدن الذهب الاسود. دون ان يُصنع منه زبداً يتغذى منه ابناء الشعب، انما ينهب من فاسدين سراق متنفذين في السلطة المختطفة هي الاخرى .

يجري اليوم تطبيق تلك المقولة « المال السائب يشجع على السرقة » ويأتي من حنكة طغمة الفاسدين امعاناً في تطبيع ونشر ثقافة الفساد مما غدا يتم على المكشوف. لا خشية من قضاء ولا من برلمان ولا من الحكومة التي خرجت اصلاً من خيمة ذات القوى المهيمنة الفاسدة ، مما خلق فرزاً طبقياً حاداً الذي سيحكم ميلان توازن قواه المحركة مستوى حدة الصراع، غير المحزور عمق نتائجه، وان كان مثل هذا الامر غير مجهول مساره الذي يمضي دائماً نحو زيادة واتساع الفقر كنتيجة طردية بمعنى كل ما تضخم حجم الفساد تعظم الفقر.

وبهذا الاسفاف في علنية الفساد لم تصب الناس اية حيرة في تفسير تردي الحال. ربما هذا ما يعول عليه في نهوض وتفجر ثورة الجياع . وجاءت دراما الدولار وحركته في السوق مؤخراً لتكشف مزيداً من جرائم النهب المنظم . كانت اللعبة لعينة، حيث تم جلب العملة العراقية حتى من الخارج بغية شراء الدولار باي ثمن بهدف التعويض والضغط على الجهات التي اوقفت (بنوك الفاسدين عن التداول بالدولار) وبالتالي زادت التضخم والهبت معاناة الفقراء، ظناً منها تراجع تلك الجهات عن ايقاف البنوك الموقوفة.. دون الاكتراث بتردي احوال الناس.. بالمناسبة ان الحكومة العراقية قد دفعت سعر الغاز « المورّد من الجارة ايران » سبعة مليارات دولار « بالعملة العراقية بحكم الموقف الامريكي.

في عراقنا اليوم قد «غلب سيف الفساد العدل «. تجلى ذلك عندما اطلق سراح السارق المحنك نور « ولم يبق تحت قبضة العدالة حتى ساعتين ونصف التي تناظرمن حيث الرقم المليارين والنصف دولارالتي سرقها.. هذه هي صورة غلبة الفاسدين على القوانين وعلى القصاص حينما يتم القبض عليهم . ان مفاعيل ذلك تنم عن بعد لاسابق له، والذي يمكن تقديره بالاستحواذ على سلطة المال والدولة بالمطلق السافر .. ولا عاقل يستبعد ذلك قطعاً، حيث غدا صمت الاجراءات القانونية الرادعة هو سيد الموقف. وازاء ذلك يشعر المرء بان المعادلة باتت مقلوبة، بصورة دراماتيكية، وكأن القانون اصبح «متهماً « والفاسد هو صاحب الحق !!!. مع اعتذارنا للقضاء العراقي الجليل.

واخيراً سنغادر عام ٢٠٢٢ بعتمة الفساد وخراب منظومة المحاصصة المقيتة التي تشترك فيها كافة القوى الحاكمة، وسندخل العام ٢٠٢٣ العام العشرين من عمر ما سميت بـ « العملية السياسية « وان كانت قد ولدت مفعمة بعلل قاتلة. و بعد ان القت بحممها وامراضها العضال على الشعب العراقي الا يحق ان توضع في قفص الاتهام وتجرّم بقصاص التغيير الشامل؟؟ .

العراق في أرقام ...

عبد الجليل الزبيدي

في مقابلة تلفازية صرح الخبير في صناعة البترول الدكتور حمزة الجواهري بان اجمالي عائدات العراق من بيع النفط منذ تصدير اول برميل عام ١٩٢٧ ولغاية عام ٢٠٠٣ بلغت ٢٨٣ مليار دولار .

فيما بلغ اجمالي عائدات بيع النفط من شهر حزيران يونيو ٢٠٠٣ ولغاية شهر تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٢٢ بلغت ١٣١٠ مليار دولار !!!!

ونفهم من هذه المقارنة الموجزة هو ان الانظمة التي سبقت عام ٢٠٠٣ وخلال (٧٦) شيدت الدولة العراقي بمبلغ ٢٨٣ مليار دولار فقط لاغير .

ان تشييد وتاسيس الدولة العراقية شمل استحداث ٨ محافظات واكثر من ٥٠ قضاء وحوالي ٨٠ ناحية وذلك بحكم النمو السكاني والاقتصادي المتصاعد افقيا وعموديا خلال تلك الحقبة .

ايضا جرى شييد الجامعات والاف المدارس ومئات المصانع وتاسست القوات المسلحة بكل صنوفها . وجرى تشغيل ملايين العمال والموظفين وشيدت اكثر من ربع مليون وحدة سكنية افقية وعمودية من قبل الدولة .

خلال تلك الحقبة ،خاض وشارك العراق في ٧ حروب ومعارك ، وامم النفط . واسس نظام الادارة وسلك القضاء ونفذت الحكومات المتعاقبة عشر خطط تنمويه، وضعت اسس النهضة الصناعية والزراعية والخدمية .

وكمؤشر على ان خطط التنمية كانت متصلة وكانت منتجة وبناءة وانها تحقق موارد وفوائض مالية ، كان العراق يبادر الى ارسال مساعدات عينية ومادية الى دولة الامارات والبحرين وموريتانيا والصومال ومصر وتشاد والاردن وباكستان وكينيا ..كما قدم دعما متعدد المستويات للثوار في فلسطين ، الجزاير وليبيا والكونغو وغانا وناميبيا وارتيريا وكمبوديا وڤيتنام ولاوس وكوريا (قبل ان تنشطر).

و في تلك الحقبة ومن ذات المبلغ .. ازدهرت الزراعه والصناعة خلال الفترة (١٩٥٤-١٩٨٠) إذ حقق العراق معدل نمو اقتصادي بلغ ١١٪ في عام ١٩٧٧ ووصلت صادرات العراق الصناعية والزراعيه (ماعدا النفط) في تلك الحقبة الى ٦٠ دولة .

وبهذا المبلغ حصل العراق على المرتبة الاولى في التعليم ومحو الامية عام ١٩٧٧ ..وفي عام ١٩٧٩ حقق العراق مستوى متقدما عالميا في رعاية الامومة والطفولة والخدمات الطبية .

على المستوى العلمي ، كانت جامعتا بغداد والموصل ضمن تصنيف افضل ٢٠٠ جامعة في العالم (جامعة بغداد ترتيبها اليوم ١٠٥٠) . كذلك بلغت البحوث العلمية العراقية نسبا متقدمه وصنفت بانها الاكثر رصانة وبالتالي منحت الطالب والمبتعث العراقي الافضلية في القبول بالجامعات البريطانية والاميركية .

وفي مجال التقنيات والصناعات المتقدمة ، اخبرني المهندس الاستاذ مظلوم الربيعي بان العراق كان الدولة الثانية بالعالم بعد بريطانيا في انتاج معدات السيطرة والتحكم بالابار النفطية وايضا في انتاج ابراج التصفية والتكرير وان الشركات الاميركية كانت تستورد هذه المعدات من العراق خلال استثماراتها في السعودية والكويت والامارات ولغاية عام ١٩٨٠ .

في تلك الحقبة كذلك ،تأمنت القوانين لانعاش وتطوير القطاع الخاص الوطني الذي بلغت نسبة مساهمته في الناتج القومي ٦٤٪ عام (١٩٦٥) . كما استقطب الاقتصاد العراقي الاستثمارات الاجنبية وبلغ عدد مكاتب الشركات العالمية في بغداد والبصره ١٢٠ شركة فيما بلغ عدد الماركات العالمية للازياء والاحذية والحقائب في بغداد فقط، ٥٦ ماركة (١٩٥٥) .

°° ومن ذات المبلغ (٢٨٣) مليار دولار ، شيد العراق ٣ موانئ وخمس مطار كبيره ، و١٢ مصفى للنفط ، وثلاث مفاعلات ذرية ١٦ سدا مائيا ، و١٨ محطة لانتاج الكهرباء واسس اسطولا للطائرات وبلغت ٣٢ طايرة ووسع خطوط سكك الحديد وسير القطارات من البصرة الى (برلين- باريس) .

سياسيا وبذات المبلغ ، شارك العراق في تاسيس الامم المتحدة

ووضع مشروع الجامعة العربية وكتب مسودة السوق العربية المشتركة (١٩٦١) .

ايضا ساهم في توسيع منظمة عدم الانحياز ، وقدم الدعم لصناديق التنمية في المنطقة العربية وفي افريقيا وفي منظمة المؤتمر الاسلامي .

•• كل ذلك من مبلغ ٢٨٣ مليار وانفق على مدى ٧٦ عاما .

الان ماذا حقق مبلغ ١٣١٠ مليار ، اي تريليون وثلاثمائة وعشرة مليارات دولار خلا ل ١٩ عاما ٦ اشهر ؟!

العراق يكشف عن أعلى عدد سنوي للمعتقلين بجرائم المخدرات

اسامة المهدي

فيما تنتشر في المدن العراقية تجارة وتعاطي المخدرات، أعلنت السلطات الخميس عن عدد صادم للمعتقلين بها، وسط تأكيدات بأن معظم هذه السموم البيضاء تأتي من إيران وسوريا.

فقد أعلنت وزارة الداخلية العراقية عن عدد هو الاكبر خلال عام ٢٠٢٢ من المقبوض عليهم بقضايا المخدرات خلال السنوات الاخيرة. وقال المتحدث باسم الوزارة إن «عمليات القبض على مروجي المخدرات وتعاطيها تتم بشكل يومي»، موضحا أن «عدد الذين تم القبض عليهم بهذه الجرائم خلال العام الحالي بلغ أكثر من ١٤ ألف متهم» .

وأشار إلى أن «أجهزة وزارة الداخلية تصاعد من جهودها في مواجهة خطرهذه الآفة»، مؤكدا أن تكون هذه الجهود أكبر مستقبلا حيث يتم حاليا دعم مديرية مكافحة المخدرات لذلك.

أحد عناصر عصابة تتاجر بالمخدرات بقبضة الامن اثر محاولة ادخال مليون حبة مخدرة من سوريا الى العراق

شدد المسؤول الامني في تصريح للوكالة الرسمية تابعته «ايلاف» اليوم على ضرورة أن «يكون هناك دور للمجتمع من خلال الإعلام ورجال الدين والتربية لتثقيف وتحصين أبنائنا من خطر مروجي المخدرات».

وكانت مديرية مكافحة المخدرات العراقية قد اعلنت في آب أغسطس الماضي إحصائية عن الملقى القبض عليهم خلال النصف الاول من العام الحالي بموضحة ان عددهم بلغ ٨٢٠٠ متهم بالتجارة والتعاطي، بينهم ٢٠٠ إمرأة، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠ حدث من الذكور والإناث.

وأعتبر مدير إعلام مكافحة المخدرات العقيد بلال صبحي أن هذه الإحصائية مؤشرخطير في ما يخص التعاطي للنساء والأحداث.

احباط عمليات ادخال ملايين الحبوب المخدرة الى العراق

من جهتها، أعلنت خلية الإعلام الأمني التابعة للقوات المشتركة العراقية إحباط عملية إدخال مليون حبة مخدرة عبر الحدود العراقية المحاذية لمحافظة الأنبار (١٢١ كم غرب بغداد).

واشارت الخلية في بيان تابعته «ايلاف» الى انه «من خلال المتابعة المستمرة لقواطع المسؤولية ووفقاً لمعلومات استخباراتية دقيقة تمكنت وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في وزارة الداخلية أمس من إحباط عملية دخول مليون حبة مخدرة عبر الحدود العراقية المحاذية لمحافظة الأنبار».

ونوهت الى القاء القبض على ثلاثة تجار من جنسيات عربية وناقل للمخدرات من الجنسية العراقية، موضحة ان عملية القاء القبض تمت بعد تشكيل فريق عمل مختص من عناصر وكالة الاستخبارات ورصد تحركات تلك العصابات الإجرامية والإطاحة بهم بعد نصب كمين محكم لهم في قضاء القائم ضمن محافظة الأنبار.

يشار الى ان المدن العراقية تشهد تفشي ظاهرة انتشار المخدرات وخاصة في مدن جنوبي البلاد في ظل تدابير أمنية مشددة من قبل الأجهزة الأمنية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

دخول المخدرات من ايران وسوريا

مؤخرا، أعلنت السلطات تفكيك شبكتين لتجارة المخدرات وضبط أكثر من ٦ ملايين حبة مخدرة خلال عملية نفذتها وحدات أمنية خاصة جنوب غربي بغداد، بعد أيام قليلة من إعلان وزارة الداخلية ضبط أكثر من ٨ ملايين حبة مخدرة في العاصمة واعتقال عدد من المتورطين بمحاولة توزيعها داخل البلاد.

يؤكد العقيد بلال صبحي، مدير قسم العلاقات والإعلام في مديرية مكافحة المخدرات في الوزارة، ان مادتي الكريستال والحشيشة تدخل من ايران الى المحافظتين الجنوبيتين ميسان والبصرة اللتين لهما حدود مشتركة معها فيما تدخل حبوب الكبتاغون والمؤثرات العقلية عن طريق سوريا نحو محافظة الأنبار.

وتقف أسباب عديدة وراء تفشي هذه الظاهرة أبرزها ضعف الرقابة الأسرية والاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا وعدم متابعة المدارس بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف الوازع الديني وضعف إجراءات الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال إنشاء مصحات خاصة لمعالجة مدمني المخدرات وعدم ضبط المنافذ الحدودية.

وفي السنوات الأخيرة بات العراق من بين البلدان التي تنتشر فيها المخدرات بشكل واسع.

وتشير وزارة الداخلية إلى أن مواد الكريستال والحشيشة وحبوب الكبتاغون تعد من أبرز أنواع المخدرات المتداولة في البلاد.

وكان القانون العراقي قبل عام ٢٠٠٣ يعاقب مروجي المخدرات بالإعدام شنقاً، إلا أن الإعدام ألغي في عام ٢٠١٧، وفرضت عقوبات تصل إلى السجن ٢٠ عاماً كما يمكن علاج المتعاطين في مراكز التأهيل أو الحكم بسجنهم فترة تصل إلى ٣ سنوات.

في سيكولوجيا النزعة القومية (الاحتوائية - الارتيابية) .. الحرب الروسية - الأوكرانية مثالاً

د. فارس كمال نظمي

تستعين هذه المقالة بمفهوم «النزعة القومية» Nationalism بوصفها إحدى أهم المحركات النفسية المشرعنة لاندلاع الحروب في ظروف التنافس بين إثنيات متجاورة تحمل تصورات سلبية مُتَخَيَّلة عن بعضها البعض.

فعملية التلاعب السياسي بالنزعة القومية تقدم مادة نظرية غنية تفسر كيف يمكن للنخب الأوليغارشية الحاكمة -في أي بلد-أن تفرض ايديولوجيا الحرب على المجتمع كما لو إنها خيار "حتمي" ناتج عن أوضاع لا يمكن تجنبها. وتعدّ الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت في شباط/ فبراير ٢٠٢٢ مثالاً دقيقاً لتوصيف وتفسير ديناميات هذه النزعة.

وقبل الخوض في ذلك، يجدر إلقاء نظرة سريعة على العلاقة التاريخية بين روسيا وأوكرانيا. فقد تفككت أوكرانيا الكبرى في القرن الثاني عشر بين عدة بلدان، وبحلول القرن التاسع عشر أصبح الجزء الأعظم منها تحت سيطرة روسيا القيصرية. وبعد ثورة اكتوبر الروسية ٢٠١٧ والحرب الأهلية التي أعقبتها، برزت اوكرانيا تحت مسمى جمهورية اوكرانيا السوفياتية الاشتراكية، إذ جرى إحياء إرثها الثقافي وتقاليدها القومية وأتيحت الفرصة لأوكرانيين أن يشغلوا مناصب سياسية عليا في قيادة الحزب الشيوعي والدولة. وبعد الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وتحديداً غزو اوكرانيا وعاصمتها كييف، انقسم الاوكرانيون بين مؤيدين للسوفيات ومؤيدين للاحتلال النازي تحت شعارات قومية معادية للروس، ما ترك جروحاً عميقة في العلاقة بين الطرفين. وبعد وفاة "جوزيف ستالين" ١٩٥٣ وصعود "نيكيتا خروشيف" الأوكراني الأصل لقيادة الاتحاد السوفياتي، جرى اقتطاع شبه جزيرة القرم من روسيا وضمها إلى اوكرانيا. ومع أفول الحقبة السوفياتية أواخر ثمانينات القرن الماضي، أعلنت اوكرانيا استقلالها سنة ١٩٩٠. وبعد ٢٠٠٤ بدأت مرحلة من الاضطرابات السياسية الناتجة عن الصراع بين تيارات قريبة من الروس وأخرى ذات نزعة قومية قريبة من الغرب، بلغت ذروتها فيما يسمى بالثورة البرتقالية ٢٠١٤ حينما نزل مئات آلاف المتظاهرين المطالبين بعزل الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا، لتتفاقم الأحداث ويسقط قتلى ويتم احتلال عدد من المباني الحكومية، ثم انهيار حكومة يانوكوفيتش ووصول المعارضة القومية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى الحكم. ثم جاء الرد الروسي سريعاً باحتلال شبه جزيرة القرم في السنة نفسها وإجراء استفتاء أدى إلى ضمها إلى الدولة الروسية الاتحادية.

وأعقب ذلك تمرد مسلح لجماعات انفصالية في شرق أوكرانيا (إقليم دونباس) مدعومة من روسيا. ومنذ ذلك الوقت وحتى اندلاع الحرب الأخيرة بين البلدين شهد المناخ السياسي صعوداً متدرجاً لقوى اوكرانية قومية متطرفة يتبنى بعضها فكراً نازياً معلناً، يقابله تعبئة روسية قومية بالاتجاه المضاد.

هذه المقدمة الموجزة توضح بعض ملامح السياق السياسي الذي مرت به العلاقة التاريخية بين الروس والأوكرانيين. وهو يكشف بوضوح عن تأريخ طويل من التأزم بين الطرفين في ظل كل من روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي والحقبة ما بعد السوفياتية، يتطلب تحليلاً مستفيضاً من مستويين: مستوى فوقي (ماكروي) يتناول حزمة من عوامل السياسة والاقتصاد والاجتماع والجغرافيا السياسية المتفاعلة فيما بينها، وهذا له حقله ومختصوه؛ ومستوى مجهري (ميكروي) يتناول العوامل السيكوسوسيولوجية المغذية دينامياً لعوامل المستوى الفوقي والمتغذية منها، وهذا ما سوف يتم مقاربته في السطور اللاحقة بإيجاز.

فقد تنوعت الأطر النظرية الغربية التي حاولت استنطاق مفهوم "النزعة القومية" واستجلاء مضمونه ومسبباته ونتائجه. ولكن يمكن القول إجمالاً أن النزعة القومية -بمعناها الخام غير المسيس- تعني شعور الأفراد في جماعة معينة بالانتماء لبعضهم - ولكيان تاريخي مُتَخَيَّل- عبر إحساس مزدوج يجمعهم بأنهم يتشاركون عميقاً بعناصر تراثية مهمة، وبأن مصيراً مستقبلياً يوحدّهم. وترتبط بهذه النزعة عدة أنماط سلوكية، منها: ميل الفرد بدرجة أكبر لاستشعار التهديدات السلبية والفرص الإيجابية الذي تواجهها قوميته، ونزوعه نحو تجميع كل أفراد قوميته في دولة واحدة، واهتمامه بهيبتها وكرامتها. وقد تحقق النزعة القومية جزءاً أساسياً من طاقتها الوجودية من خلال ما يسمى بالدولة-الأمة A Nation-State، التي يتطابق فيها الكيان السياسي للدولة مع بنيتها الإثنية والثقافية الأساسية، مع ملاحظة أن مفهوم الأمة هنا له مقاربات متعددة بحسب التنظيرات التي حاولت تأطيره. فالأمة يمكن أن تعني جماعة سكانية يجمعها العِرق أو الدين أو اللغة حصراً كاليابان مثلاً، ويمكن أن تعني أيضاً جماعة سكانية توحدها مصالح مشتركة وبنى ثقافية متماسكة وسرديات آنية عن هوية جامعة تعوض عن غياب التماثل الإثني، كالهند وإيران وحتى العراق لدى من يرون أن مفهوم "الأمة العراقية" ينطبق عليه أو يمكن أن ينطبق عليه إذا ما تضافرت الجهود لتحقيقه.

إلا إن النزعة القومية لا يمكن أن تبقى خاماً في عالم السياسة وصراع المصالح، فهي ليست شعوراً ثابتاً، بل تتذبذب صعوداً ونزولاً بحسب السياقات/ التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجد الأفراد أنفسهم فيها، إذ قد تخفت في بلدان تصنف على أنها "الدولة-الأمة" حينما تغيب تحديات التنافس مع الأمم الأخرى، ثم تعود لتشتد حينما تعود التحديات. وقد تخفت في بلدان تصنف على أنها "الدولة-غير الأمة" (كالاتحاد السوفياتي السابق أو يوغسلافيا السابقة) لكونها تضم أقليات إثنية مُنحت تمثيلاً سياسياً وثقافياً لم يكن متوفراً في حقب تاريخية سابقة، ثم تعود لتشتد حينما تبدأ هذه الأقليات بالتطلع إلى الاستقلال والخروج من هيمنة الأكثرية.

وهذا ما يمكن تشخيصه وملاحظته في التاريخ التنافسي بين النزعتين القوميتين الروسية والأوكرانية طوال المائة سنة الأخيرة على الأقل. فلا الدولة القيصرية ولا الدولة السوفياتية تمكنت من بناء هوية سياسية جامعة للقوميتين في إطار أمة مشتركة، فضلاً عن القوميات الأخرى التي انفصلت واستقلت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. ولا يتسع المجال هنا للتفصيل بالعوامل التي أدت إلى فشل تأسيس أمة سوفياتية، إذ أنها أُشبعت بحثاً في الأدبيات السياسية الأكاديمية، غير أن ما يهمني تأشيره هنا هو أن تسييس النزعتين القوميتين الروسية والأوكرانية أدى بهما إلى تأصيل التنازع النفسي بينهما - بالرغم من أواصر الاقتصاد والمصاهرة المتداخلة بينهما- إلى الحد الذي أصبح تحقيق الهيبة القومية لدى أي منهما لا يكون إلا باستبعاد الآخر أو على الأقل التقليل من شأنه، فكانت تلك هي المقدمة النفسية الاجتماعية التي أنتجت هيمنة ثقافية (بتعبير انطونيو غرامشي) متقابلة أو متعاكسة لدى الطرفين سهّلت الانزلاق إلى الحرب، ووفرت لمتخذي القرار السياسي بالحرب مادة بشرية قابلة لارتكاب الإفناء وتبريره ضد الطرف الآخر.

وهذا التسييس للنزعة القومية اتخذ مساراً مكثفاً وقصدياً خلال حقبة ما بعد الثورة البرتقالية ٢٠١٤ التي أطاحت بالحكومة الأوكرانية الموالية لروسيا، بتأثير عوامل ذاتية داخلية تخص البلدين، وبعوامل خارجية ترى في هذا النوع من الصراعات القومية تحقيقاً لمصالح الهيمنة الأحادية القطبية على العالم. ففي روسيا، نشطت نخب ثقافية عضوية طوال السنوات الماضية لصياغة اطار أيديولوجي لما صار يُعرف في أدبيات السياسة الروسية بـ"الديمقراطية السيادية» Sovereign Democracy التي تعنى ببناء هوية ثقافية قومية روسية تجعلها في موقف مناقض للديمقراطية الليبرالية الغربية التقليدية. فالديمقراطية السيادية تعني نمطاً عمودياً خاصاً للحكم مشتقاً من التقاليد التاريخية الروسية التي يمكن أن تقبل بحكم قومي فردي "منقذ" غير محكوم بالضرورة بليبرالية تداول السلطة، والمقترن بتقنين نسبي للحريات الفردية من أجل الصالح العام، والموعود باستعادة أمجاد الدولة العظمى الأكبر مساحة في العالم، ومُطعّم بتوجهات شعبوية وسلطة مخابراتية مقننة. هذا الإطار الايديولوجي الذي غذته الدولة القومية الروسية مكّنها من فرض هيمنة ثقافية واسعة النطاق، لتسويق "ضرورة" الحرب وتسويغها، ما دامت اوكرانيا أصبحت "الخصم" القومي الذي يشكل تهديداً وجودياً للحلم الروسي، بحجة صعود النازية فيها واحتمال تسليحها نووياً. وهذا ما يمكن تسميته بانتعاش النزعة القومية الروسية الاحتوائية، أي الرغبة باستعادة أحداث التاريخ وإعادة إنتاجها لصالح سردية أن الأوكرانيين الحاليين ليسوا إلا روس سابقين في أصولهم، وهذا يستوجب إعادة دمجهم أو على الأقل تحييدهم فلا يكونون جزءاً من

القطبية الغربية.

وفي الوقت نفسه، نجح الغرب والقوى القومية الأوكرانية المتطرفة بأن يصنعوا من أوكرانيا ذلك الخصم القومي المصيري في المخيال الروسي خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب، عبر التلويح الاستفزازي بانضمامها الوشيك إلى حلف الأطلسي (الناتو)، وعبر استعداء الشعب الروسي عامة وليس نخبه الحاكمة فحسب. فاندفعت أجزاء مهمة من المجتمعين السياسي والمدني في اوكرانيا بعد الثورة البرتقالية، وبتأثير نزعة قومية مضادة لا تخلو من ميول فاشية في بعض الأحيان، للتنظير لهوية اوكرانية "أوربية" تحديداً، منفصلة عن إطارها الروسي التاريخي، سواء القيصري أو السوفياتي. وقد تغلغل هذه التنظير في مفاصل الحكم، وتحوّل بمرور الوقت إلى إطار مرجعي ايديولوجي لتسويغ النفوذ الأمريكي المتعاظم في مراكز اتخاذ القرار، محققاً هيمنة ثقافية مؤثرة في توجهات الرأي العام الأوكراني. فأصبح الروس (جماعة خارجية) هم الخصم "الموضوعي" الذي يستمد منه الأوكرانيون (جماعة داخلية) أحقية تأسيس هويتهم الأوربية الجديدة. فالرغبة الروسية بالتسلط والسيادة -في المخيال الأوكراني- أصبحت القادح النفسي لازدهار النزعة القومية الأوكرانية الارتيابية، دون أن يعني ذلك أن الأوكرانيين لم يكونوا في الواقع مستقلين سياسياً وثقافياً عن الروس، خصوصاً بعد ١٩٩٠. فالنزعة النفسية الارتيابية للانفصال عن كل ما هو روسي جرى تسويقها وتضخيمها لتتحول إلى قضية وجودية حاسمة في نظر جزء مهم من المجتمع الأوكراني، دون أن يكون هذا الانفصال النفسي ضرورياً لإثبات تحقيق الذات القومية المتحقق فعلاً وسلفاً. إنه صراع المُتَخَيَّلات المتضادة، بما يعنيه من ولع بتبادل الأوهام العقلية التي أفضت إلى تحويل النزعات القومية المألوفة إلى سفك دماء يومية يجري ضخها في شرايين السياسة والاقتصاد ومعامل السلاح.

وإلى جانب منظور النزعة القومية الذي اجتهدتُ فيه للتو، تقف منظورات نفسية أخرى في الأدبيات الغربية اليوم لتفسير سيكولوجيا القيادة الروسية في اتخاذ قرار الحرب. وواحد من هذه المنظورات يستند إلى علم النفس المعرفي Cognitive Psychology وتحديداً إلى نظرية الاحتمالات التي ترى أن المخاطرة باتخاذ قرار الحرب كثيراً ما يحدث لتجنب خسائر محتملة وليس لجني مكاسب. ولكن في ضوء أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" كان يعلم مسبقاً أن ثمة خسائر اقتصادية جسيمة على روسيا أن تواجهها من جراء غزوها لأوكرانيا بسبب العقوبات الغربية الهائلة التي ستُفرض عليها، فيبدو أن اتخاذ القرار لديه جاء عكس الفرضية السابقة، أي إنه قرار مبني على إدراك "عقلاني" بأن هذه الخسائر الحتمية ستكون ثمناً يستحق دفعه لتحقيق أرباح مستقبلية ستجنيها روسيا على صعيد استعادة قطبيتها العالمية في التأثير والنفوذ. كما يجري توظيف مفاهيم أكاديمية أخرى ك"نظرية المؤامرة" "وانعدام الثقة السياسية" و"العزو الخاطيء للأحداث" في تفسير سلوك القيادتين الروسية والأوكرانية. وسأكتفي بهذا الأمثلة المحدودة عن الدراسات النفسية التي بدأت تنتشر في الغرب عن سيكولوجيا القائمين على هذه الحرب لأنتقل إلى سيناريوهاتها المتوقعة.

فبعيداً عن نتائجها العسكرية والسياسية والإنسانية المباشرة، يمكن الحديث عما ستحققه من تغييرات في اتجاهات فئات اجتماعية مهمة في البلدين حيال أصل الأزمة التي نتجت عنها الحرب. ففي ضوء وجود تيارات ثقافية مستنيرة في البلدين ومستويات عالية نسبياً من التعليم فيهما، ووجود مناخ معقول من حرية التعبير مدعوم بثقافة سياسية نقدية، فضلاً عن تجارب الحرب المريرة وعواقبها المأساوية، فإن كل ذلك قد يقود -في المدى المتوسط- إلى تحولات عقلانية نسبية تحدث في توجهات الرأي العام وفي مسارات النشاط السياسي. وهذا قد يدفع إلى إصلاحات سياسية في البلدين -قد تتخذ طابعاً راديكالياً غير متوقع- وتبدلات مهمة في ايديولوجيا الحكم، تسهم جميعاً في إعادة إنتاج القضية/ المعضلة القومية على نحو يعقلن النزعتين القوميتين المسيستين: الاحتوائية لدى الروس، والارتيابية لدى الأوكرانيين.

وكل هذه التغيرات في الهيمنة الثقافية تبقى مرتبطة جدلياً بالمصالح الاقتصادية والجيوسياسية المتشابكة بين البلدين، وهي مصالح قادرة على بناء سرديات قومية تصالحية جديدة بتأثير صدمة الحرب التي يمكن أن تكون محطة لتصفير النزاعات المزمنة بعدما كانت لحظة مجنونة لتفجيرها.

اليوم العالمي لمنع الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي ضد الأطفال

د. تيسير الألوسي

ليس مصادفة أنّ أوضاع الأطفال في العراق باتت منذ سنوات ربما عقدين من الزمن من بين الظروف الأعقد بين أطفال العالم! فحجم الانتهاكات ممتد منفتح بمستويات لها أول وليس لها آخر.. إن عجز العوائل عن سد الاحتياجات في ظروف انعدام الخدمات الأساس والتفصيلية سواء في انهيار المؤسستين الصحية والتعليمية التربوية لا وجود لرعاية جدية فيهما وتجري الانتهاكات على قدم وساق وفي ظروف الإفلات من العقاب فإن الحياة (سداح مداح) أما وسلطة الشارع هي بيد المافيات ، فإن الوقائع لا تكتفي بالتجنيد وأشكال استغلال محدودة بل تذهب الأمور نحو قضيتي الاتجار بالبشر (الأطفال) هنا بكل مفردات استغلاله بخاصة مع الانتهاكات الجنسية التي طاولت الأطفال سواء منهم أطفال الشوارع بشكل منفلت والمحسوبين على المخيمات ودور ما يسمى رعاية الأطفال وهي دور انتهاك لهم في (كثير) من الأحيان !

طبعا دع عنكم أن ظروف كورونا ومعاني العزلة قد أفضت إلى وقائع نظيرة من تلك الانتهاكات ولا فرصة للوصول إلى سلطة (تحمي) والسلطة بين فسادها في الغالب الأعم وبين عجزها عن توفير حماية لوجودها ولا نقول لأطفال البلاد!!

أما الحماية الاجتماعية سواء من العائلة المنكوبة المبتلاة سواء بنسب الفقر والبطالة أم بنسب التفكك وإصابتها بظواهر مرضية من قبيل المخدرات والإدمان بأشكاله المختلفة ..

إن سيطرة ثلث البلاد بيد إرهابية بمسمى داعش أفضت لانتهاكات جنسية أعادت أسواق النخاسة والرق والعبودية ما ترك آثاره حتى يومنا من دون علاج آثار الصدمة وما بعدها ولا صحة لمن يتوهم أن مساحات البلاد الخاضعة لميليشيات أخرى هي حرة أو محررة بقدر ما هي مستعبدة مجيرة لمآرب ومصالح مراكز إرهاب دولية بعواصم إقليمية شرقنا وشمالنا!

إن سقفا زمنيا بحيز جد صغير المدى أحصت الشرطة (٤٥٠) اختطاف لطفل! دع عنكم من لم تسجل عائلته لظروف شتى اختطافه أو اغتصابه !! فما بالنا لا نستطيع الوصول لإحصاءات بحجم كوارثنا وما يصيب أطفالنا !!؟

إننا في اليوم العالمي لمنع ممارسات الاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي ضد الأطفال المصادف ١٨ / تشرين الثاني - نوفمبر ، والبحث عن وسائل التشافي من الصدمة ومما بعد الصدمة نسجل أشد إدانة لذاك الإهمال المتعمد لوضع برامج معالجة الظاهرة ووقف تفشيها مما فاق كل الحدود القيمية ومعانيها الإنسانية...

إننا بصمتنا أو تجاهلنا أو إغماض الأعين عنها نضع مصائر جيل بمهب ريح صرصر عاتية لن تبقي ولن تذر.. فهلا تفكرنا وتدبرنا ووحدنا حركتنا الحقوقية لتنهض بمسؤولياتها في وضع الخطط ووسائل التنفيذ وإجراءاته !؟ أم ستمضي عقود أخرى وكأن الأمور لا تعنينا أو أنها غير موجودة لمجرد عدم الاعتراف بها !!؟

التلوث البيئي في بغداد ارتفع ١١ ضعفاً والخبراء يدقون ناقوس الخطر

يعاني العراق منذ سنوات من ارتفاع معدلات التلوث البيئي، وتعد العاصمة بغداد من أكثر المحافظات العراقية تسجيلا لنسب التلوث بعد أن قارب عدد سكانها ٩ ملايين نسمة، وهو ما يعزوه مراقبون لغياب التخطيط والعشوائيات وعدم بناء مدينة إدارية جديدة للتخلص من التلوث الذي بلغ مستويات خطيرة أثرت على صحة الإنسان.

وتعد بغداد من أصغر محافظات العراق من حيث المساحة، وتضم معامل ومصانع ونشاطات صناعية وتجارية متعددة، بعضها داخل الأحياء السكنية، بينما تعهدت الحكومة في أكثر من مناسبة بالعمل على معالجة هذا الوضع.

تلوث بلا حدود

كثيرة هي حالات التلوث التي يمكن معاينتها ببغداد، وواحدة منها ما يرويه الصحفي سعد الله الخالدي، الذي يعاني من التلوث في منطقة سكنه جنوب غربي العاصمة، بسبب تسرب غاز الميثان من شبكة الصرف الصحي المتهالكة، والتي فيها تشققات وتحتاج إلى معالجة آنية، بحسبه.

ويقول الخالدي للجزيرة نت إن معظم أهالي المنطقة عرضوا منازلهم للبيع بعدما تسبب تسرب الغاز بحالات اختناق وأمراض أخرى، خاصة ممن يعانون من أمراض تنفسية، مطالبين بإبعاد محطة تصريف مياه الصرف الصحي عن الأحياء السكنية المكتظة بالسكان، وإنشاء أخرى جديدة كون المحطة مستهلكة ومضى على إنشائها أكثر من ٤٠ عاما.

ويشخص المركز العراقي الاقتصادي السياسي (منظمة مستقلة مهتمة بشؤون البيئة) أسباب زيادة معدلات التلوث البيئي بالعاصمة، مؤكدا أهمية إنشاء مدينة إدارية جديدة كخطوة جدية للتخلص من هذا التلوث، ووضع خطط وحلول آنية لإدارة هذا الملف في بغداد وعموم مناطق العراق.

ويقول مدير المركز وسام حدمل الحلو -في بيان أصدره في ١٢ ديسمبر/كانون الأول الجاري- إن هناك ارتفاعاً كبيراً بمعدلات التلوث البيئي في بغداد، حيث وصل لمستويات خطيرة تناهز ١٧٣ وحدة في مقياس درجة تلوث الهواء (AQI).

وأضاف الحلو أن هذا الرقم يعادل ١١ ضعفا عما كان عليه المؤشر أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بسبب عدم توسعة العاصمة وعدم إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، والاعتماد على الخطط البيئية التقليدية القديمة، فضلا عن غياب الاهتمام الكافي وقلة المخصصات المالية لملف البيئة، مع انتشار الفساد المالي والتخبط الإداري في جميع الحكومات السابقة التي أدارت الملف البيئي.

وتشهد مدينة بغداد تلوثا متعدد الأبعاد في التربة والمياه والهواء، مما يؤثر على حياة السكان بشكل عام، ويزيد من معدلات التلوث وانتشار الأمراض كالربو والأمراض السرطانية وغيرها.

ويؤكد مدير تعزيز الصحة بوزارة الصحة هيثم العبيدي أن هناك الكثير من الأمراض الناجمة عن التلوث والإهمال، وأبرزها أمراض الجهاز التنفسي، مبينا -في حديثه للجزيرة نت- أن هناك العديد من الأمراض الباطنية الأخرى الناتجة عن التلوث مثل أمراض الجهاز الهضمي وغيرها الكثير.

التلوث البيئي في إقليم كوردستان وصل إلى مستويات لا يمكن السكوت عليها ..

شمال عادل

بعد أن كانت كوردستان تسمى جنة الله على الارض ، والعراق يسمى في ماضيه «أرض السواد» لشدة خضرته، حيث يتدفق رافداه بلا انتهاء، ليحيلاه إلى جنة خضراء، باتت ارض الرافدين اليوم تعاني من اتساع رقعة المناطق الصحراوية. وباتت اغلب المدن العراقية ومنها المناطق الجبلية تعاني من مشكلات التغير البيئي الناتجة عن الإهمال الكبير لواقع البيئة في البلاد، ولعل أبرز هذه المشكلات تتمثل في كثرة العواصف الترابية التي بدأت تهب على المدن العراقية بشكل كثير التكرر. وبجانب ذلك فقد ارتفعت معدلات تلوث الهواء بسبب انتشار (مصادر حرق الوقود وعوادم السيارات ومولدات الطاقة الكهربائية وغيرها من الأنشطة الصناعية الأخرى)

وتتزايد حالات تلوث الهواء وتردي نوعيته بشكل ملفت للانتباه، في حين لم تتوفر لحد الآن أي مبادرات (جدية)للتقليل من مستويات الملوثات البيئية.

*(تقرير خطير/ لتلوث البيئي ـ موت بطيء يهدد حياة المواطنين) ...

صدر مؤخراً تقرير دولي خاص بالبيئة العراقية، أعده فريق من الباحثين الأميركيين في «مركز دراسات الحرب» في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. وأشار التقرير إلى :

(أن الغبار في العراق يحتوي على (٣٧) نوعاً من المعادن ذات التأثير الخطير على الصحة العامة، إضافة إلى (١٤٧)نوعاً مختلفاً من البكتيريا والفطريات التي تساعد على نشر الأمراض الخطيرة ، منها : الامراض المتسرطنة كالأورام والتشوهات الخلقية وشلل الأطراف واضطراب الأعصاب والامراض المزمنة في الجهاز التنفسي) .

وبدل ان تنسيق الحكومة مع الجهات المعنية منها : وزارة الزراعة والمرور العامة والبلديات والشركات النفطية لاتخاذ التدابير الأزمة كزرع البؤر المسببة للعواصف الترابية بغطاء نباتي وزيادة الأحزمة الخضراء التي تحيط بالمدن لتحسين نوعية الهواء بالإضافة إلى رفع المركبات القديمة من الشوارع لما تسببه من تلوث كبير على تلوث الهواء فضلاً عن تحسين نوع وقود الكازولين أو استخدام التكنولوجيات النظيفة بيئياً في المعامل أو وسائط النقل،

تسكت هذه الجهات سكوت المقابر وتغمص اعينها طبعا لاسباب معروفة لا داعي لذكرها هنا عن ازدياد أعداد المركبات المرورية التي تطلق آلاف الأطنان من العوادم تزيد من حدة هذه «الكارثة البيئية»، وبشكل مخيف ، بالإضافة لما تسببه الورش الفنية ومولدات الطاقة الكهربائية بجميع إحجامها المنتشرة في الشوارع وداخل الأحياء السكنية والمنازل من انبعاث الغازات السامة .

(اتفاق باريس للمناخ /حبر على ورق)

على الرغم من انضمام العراق إلى "اتفاق باريس للمناخ" في اواخر العام ٢٠٢١، الا ان التغير المناخي بات يُستخدم كأداة سياسية أو وسيلة للابتزاز، مثلما تفعل تركيا وايران مع العراق.

وجاء ترتيب العراق وفقاً لمعيار كفاءة الأداء البيئي في المرتبة (١١٦) من مجموع(١٨٠)دولة، ولذلك حاول العراق مؤخراً، بمعونة دولية، أن يعالج إخفاقاته البيئية عبر إطلاق خطة التكيّف الوطني لمكافحة تغيّر المناخ في أواخر ٢٠١٩ على مدى ٣٦ شهراً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبتمويل مخفض لا يتناسب وحجم الكارثة البيئية، بقيمة ٢,٥ مليون دولار، منحها صندوق المناخ الأخضر. ولكن، حتى آب ٢٠٢١، (لم تتحقق أي من أهداف الخطة)، وبات العراق يُصنف ك(خامس) أكثر الدول تعرضاً على مستوى العالم لشح المياه والغذاء وارتفاع درجات الحرارة، بحسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للبيئة. التقرير بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية UNDEF ومؤسسة صحفيون من أجل حقوق الإنسان

تصنيع الريف ... ملاذ أخير

ثامر الهيمص

قانون العشوائيات مركون كغيره من القوانين الرئيسية منذ ٢٠١٧ ، وهذا يعني ربما يتحول لورقة إنتخابية ، حيث يراوح الحل لمشكلة العشوائيات ، بين الايجار والتمليك ، واحتمال بناء بيوت واطئة الكلفة .

تتعاظم المشكلة كأزمة سكن و فقرممزوج ببطالة بكل تجلياتها ، ناهيك عن بيئة جاذبة للجريمة المنظمة والمخدرات ، بالاضافة لمشاكل التربية والتعليم والصحه العلاجية والوقائية وباقي الخدمات , تحتضن تداعياتها وتعزز جميع أركان الكارثة . اذ حسب لجنة الخدمات البرلمانية بوجود ستة ملايين يسكنون العشوائيات , التي اقيمت بعد ٢٠٠٣ ، وبحسب اللجنة أعلاه ، ان العاصمة لها الحصة الاكبر اي ١١٦٨ عشوائية ' تليها البصرة ب٧٠٠ عشوائية والباقي في محافظات الوسط والجنوب ونينوى, حيث يوجد حسب وزارة التخطيط ٣٦٠٠ عشوائية . وبما ان هذا السكن العشوائي حصل أغلبه بعد ٢٠٠٣اذن ليس مجرد تركة , كما يعني ان الهجرة غالبها من الريف اوبسبب الوضع الامني , وايضا تفاقمت الهجرة بعد ٢٠٠٣ , بسبب الريع النفطي مما خلق عمالة غير ماهرة يتم كذلك معالجتها بعمالة اجنبية , اذ بلغت حسب اخر احصائيه المليون ' ليس في المصانع بل في خدمة اثرياء المرحلة في المكاتب والمساكن و(الذي منه).

اذن وضع الريف السيئ سببا للهجرة خصوصا بعد ٢٠٠٣ ، كونه ضحية لإهمال الاقتصاد الحقيقي بزراعته وصناعته وتجارته الداخلية . والسبب واحد لتدمير القطاعات الثلاثة ، هو الاستيراد الاستهلاكي ذو المنافذ المشرعة وسوق العملة المفتوح ، كجهات بمتلازمة واحدة , هي الفساد المؤسس وزبائنه المقترن بغياب خطة محدده للتنمية. بحيث بات الريف يشكل اقل من ٣٠٪ من السكان , وانتشر التصحر والملوحة وباقي الاسباب معروفة ، وهكذا الصناعة بـ ٣٨ معمل حكومي متوقف و٦٠٠٠ معمل وورشة أهلية معطلة ومتلكئة , لتتصرف التجارة الخارجية الاستيرادية الاستهلاكية كزبون ولاعب خطير في بازار العملة . حيث نلاحظ اليوم مثلا وجود ذرة صفراء تركية وصينية مصنعة في مراكز التسوق , وبنفس الوقت نسمع إستغاثة مزارعي الذرة الصفراء في الحويجة ببوار محصولهم ' حيث لم تتسلمه مخازن وزارة التجارة , لغياب التخصيصات و (الله اعلم) او عدم شمولهم ببركات قانون الدعم الغذائي, والان المحصول متروك في العراء يتعفن نتيجة أول مطره , لنقول يا من أعطيت اجازة استيراد الذرة التركية والصينية ' لماذا لا تعطي اجازة تصدير للذرة العراقية ' التي لم تصنع في معامل الزيوت النباتية الحكومية منها والاهلية , ولماذا لا تستوعبها معامل الاعلاف العراقية ' ولماذا على الاقل السماح بتصديرها كتالفه لمعامل اعلاف الجيران لتصدره لنا ؟ وهكذا..

لدينا تجربة في ثمانينيات القرن الماضي بتصنيع الريف , ولكنها تراجعت اثناء الحرب واستأنفت بعضها نشاطها في فترة الحصار , رغم غياب منظومة القيم الحضرية الصناعية , فليس من السهل اقامة مشروع صناعي جديد في بيئة ريفية صغيرة تعاني من سلوكيات المجتمع الزراعي التقليدية وتسودها الازدواجية (القائمة على معاصرة الاقتصاد المعيشي للاقتصاد النقدي .(د. هوشيار معروف / تصنيع الريف في الاقطار النامية /ص١٩٨٩/٣٣) . نجم عن ذلك نتيجة الظرف الاستثنائي إنخفاض شديد بالانتاجية وتبعات الحرب , مع نمط الزراعة التقليدية بقيمها واعتباراتها , الى جانب الادارة البيروقراطية كقطاع عام في الريف وتبعات ذلك في الموصل ودهوك كعينة هذا قبل ٤٤سنة , فنسبة انخفاض تعليب دهوك كانت ٨٨٪ , و سكر الموصل ٦٥٪ ' والالبان ٢٠٪والنسيج القطني ٨٥٪ والمطاحن ١٨٪ ٠(المصدر اعلاه ص ١١٩) . فالتصنيع في الريف له شروطه وظروفه , ولكن تصنيع الريف خيار لابد منه ' اذ تقترن التنمية الصناعية به بترابط متكامل مصيري' والا تجنح كصناعة كمبرادورية اي موادها الاولية من الخارج وصولا للتجميع منقطع الجذور ، اذ بعض المصانع الان تصل ما يقارب مرحلة التعبئة والتغليف او بعض العمليات الضرورية للتصريف فقط ، ليكتب عليها صنع في العراق ، فالزراعة المصنع' محليا هي الاساس للتصنيع ، فالثورة الصناعية التي

قامت في القرن الـ ١٨ في انكلترا لم يكتب لها النجاح لو لم تسبقها وتمهد لها ثورة زراعية ادت لرفع انتاجية القطاع الزراعي لمواجهة حاجات التصنيع والقطاعات الاخرى في التطوير ، (ا. د صالح محسن بدر/مجلة الثقافة الجديدة / العدد٤٢٩/ ص٢٠٢٢/٤٢) . بهذه المناسبة فان النجاح في الصناعة يعني كذلك في الزراعة فالبلدان المتقدمة صناعيا لم تهتز في ضوء ازمة الحبوب الاوكرانية الروسية اذ الجوع هدد الدول النامية او المتخلفة فقط .

العائق الاساس الذي يحول دون تصنيع الريف هو منافسه او ضده النوعي (التجارة الانفلاتية) المسمات بالحرة حسب مفاهيم صندوق النقد الدولي المهيمنة ماليا او ايديولوجيا اي التعويم للمنتج الوطني امام منافسين عريقين بمنافذ مفتوحه ، ونتيجة لذلك خفض قيمة الدينار بما يقارب ربعه ' كوننا اولا واخيرا مستوردون خارقون بنزعة استهلاكية مفرطة كما تجسدتها مولاتنا , والسبب ليس لدينا انتاج محلي لينشأ لدينا سوق داخلي بانتاج تحترمه وزارة التجارة وتتلقفه الصناعة والتجارة الداخلية ، وهذا العائق تمأسس من خلال لوبيات داعمة متمكنة ومؤكدا اكثر من لوبيات الزراعة او الصناعة كليهما ، حيث يفتقر الاخيرون لاي تمثيل في السلطة التشريعية ، وهذه باتت من بديهيات الامور , كما تتجسد بشكل واضح اخيرا كرمز هو ذرة الحويجة التي باتت لا تصنع ولا تسوق ولا تصدر . ولكن رب من يقول ان السبب في تدمير ذرة الحويجة كونها تقع في (المثلث الحرج سياسيا) سيما والحركة المكوكية بين المركز والاقليم لتصبح الحويجة ضحية او ورقة سياسية , ولكن هذه السياسة في تدمير (صنع في العراق) تمأسست عراقيا وربما الحويجة طليعة ضد التطبيع الانفلاتي في الاستيراد ، او ضعف في الاداء البرلماني لممثليهم اذ كان لهم من يمثلهم . بكل الاحوال بالمقابل بات واضحا ان تخفيض الدينار كان وراءه عدم تصنيع او تسويق ذرة الحويجة واخواتها العراقيات من التمور الى الطماطة الى الذرة البيضاء الى السمسم الى بذور القطن الى الاصواف والجلود والكتان والمواد الانشائية وتصنيع النفط الخام المتعثر ، وصولا لعدم دفع مستحقات فلاحي الحنطة والشعير ، في حين تتسلم إستراليا او كندا او أوكرانيا مستحقاتهم بدون تأجيل (داير مليم كاش).

ليفرز لنا عدم تصنيع الريف مباشرة عشوائيات الفقر المدقع تطوق أغلب مدننا نتيجة التصحر والإهمال والملوحة والزراعة التقليدية التي اضيف لها التشوه البيروقراطي المتعاطي معها ليعززها الملف المائي غير المفاجئ والممنوع من الصرف لحد تاريخه . وعادة من خلال وزارة الزراعة والموارد المائية والتجارة والصناعة ، نظرا لغياب الخطة التي في ادراج (وزارة التخطيط الورقي) . يضاف لما تقدم هو ذريعة الحرية الاقتصادية على الطريقة الامريكية كونها مرجعا ايديولوجيا من خلال علاقتنا معهم . اذ ليس بامكان الراسمالية – بمقتضى طبيعتها – حل المسألة الفلاحية ، فالافق الوحيد الذي تستطيع توفيره هو كوكب مليء بالعشوائيات ومليارات البشر (الزائدين عن الحاجة) ، (د. سمير امين/ مستقبل الزراعة / ص٢٠١٦/٥٥).

فلا قانون العشوئيات ذو الحلقة المفرغة بين كونها (مجرد أزمة سكن وبين مزايدات انتخابية) ولا تمضي الأمور بغياب لوبي زراعي صناعي برلمانيا لتسمع أصواتهم , لسبب بسيط انه (لا صناعة بدون زراعة ولا زراعة بدون صناعة) , لتزدهر التجارة الداخلية ونخرج من نفق الاقتصاد الريعي , الذي لا يلوح في افقه سوى الانحدار او المراوحه بأحسن الاحوال .

املنا كبير ان لا يكون الملف المائي ذريعة لازدهار التجارة الاستهلاكية الانفلاتية بلوبياتها, بل تتواكب الملفات بتكامل وبتوافق ايجابي باولوية موحدة وبآليات تنبثق من هدف مركزي يخرجنا من الاقتصاد الريعي الى رحاب وطمأنينة التنمية المستدامة ' بكفاءات عراقية مع مراكز بحوثها الوطنية .

الأسباب الحقيقية لانخفاض سعر الدينار العراقي

د. حميد الكفائي

منذ ثلاثة أشهر وسعر صرف الدينار العراقي يواصل الانخفاض أمام الدولار، خلافا للعملات العالمية التي استعادت بعض قيمتها المفقودة منذ أن بدأ سعر الدولار بالانخفاض أواخر سبتمبر الماضي.

وسبب انخفاض الدينار مرتبط مباشرة بتعاملات إيرانية سرية، بتواطؤ مع الحكومات العراقية المتعاقبة، الخاضعة للنظام الإيراني، إما خوفا من ميلشياته المسلحة، أو ولاءً أيديولوجيا منها له.

تعاني إيران من عقوبات دولية منذ عام ١٩٧٩، وهذه العقوبات تزداد شدة مع اشتداد تطرف النظام الإيراني وتصاعد محاولاته توسيع نفوذه عبر دعم جماعات مسلحة في دول أخرى، مجاورة، كالعراق أو بعيدة، كلبنان واليمن وسوريا.

ازدادت العقوبات اتساعا بعد عام ٢٠١٨ عندما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، ثم اشتدت واتسعت قبل شهرين عندما فرضت دول أوروبية عقوبات إضافية إثر قمع التظاهرات التي عمّت المدن الإيرانية، احتجاجا على مقتل الشابة، مهسا أميني، على أيدي شرطة «الأخلاق». وكلما اشتدت العقوبات حاولت إيران أن تستفيد ماديا من نفوذها في العراق.

بدأ سعر الدولار بالارتفاع بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، والقلق الذي أحدثته في أسواق الطاقة، وهذا الارتفاع يحصل أثناء الأزمات الدولية، إذ يلجأ الجميع، من رجال أعمال وشركات وبنوك وناس عاديين، إلى الدولار، لأنه العملة الأكثر أمانا، لارتباطه باقتصاد أقوى دولة في العالم.

أعلى سعر بلغه الدولار حسب المؤشرات العالمية، كان يومي ٢٦ و٢٧ سبتمبر الماضي، ثم بدأ بالانخفاض بعد اتضاح وجهة الحرب الروسية الأوكرانية، وتمكُّن أوكرانيا من صد الهجوم الروسي، وتراجع القوات الروسية أمام تقدم القوات الأوكرانية، وتكبدها ١١٠ آلاف بين قتيل وجريح.

الدينار العراقي لم يكن مستقرا خلال العقدين المنصرمين، وقبل ذلك كان له سعران، ثابت تحدده الدولة لتعاملاتها الخارجية، ومتغير حسب العرض والطلب في السوق المحلية.

حكومة الكاظمي خفَّضت سعر الدينار بنسبة ٢٠٪ عام ٢٠٢٠، بسبب الضائقة المالية المتسببة عن انخفاض أسعار النفط وتضخم أجهزة الدولة.

انخفاضه الحالي بدأ في أكتوبر الماضي، أي بعد تشديد العقوبات الدولية على إيران، واشتداد الرقابة الدولية على التعاملات العراقية معها.

وبعد انضمام العراق إلى نظام سويفت المصرفي عام ٢٠١٧، وارتباط المصارف العراقية به مؤخرا، صار بإمكان دول العالم معرفة ما تجريه البنوك العراقية من تعاملات، فالمعلومات المالية عبر (سويفت) متاحة لكل الدول المشتركة فيه، وإيران وروسيا أقصيتا منه بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليهما.

في ديسمبر ٢٠٢٢، انخفض الدينار لأدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٤، إثر عمليات تحويل واسعة النطاق للدينار إلى الدولار، ما تسبب في سحب الدولار من أسواق العملة العراقية.

لا يمكن عزو انخفاض سعر الدينار إلى ارتفاع سعر الدولار، فمسار العملتين خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة متعاكس، وكان يجب أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الدينار، كما حصل للجنيه الإسترليني واليورو.

سعر الدينار مرتبط بالدولار ابتداءً، فالنفط، وهو المادة الوحيدة التي يصدِّرها العراق إلى العالم، يسعَّر بالدولار في الأسواق العالمية، وهو يشكل ٩٥٪ من صادرات العراق.

أما واردات العراق فقد ازدادت أضعافا بعد عام ٢٠٠٣، واتسعت لتشمل كل شيء، من مياه الشرب، المستوردة من الكويت، إلى المواد الغذائية والألبسة المستوردة من إيران وتركيا، إلى السيارات والأجهزة الكهربائية والمعدات والمكائن المستوردة من الصين واليابان والدول الصناعية الغربية.

وفي الوقت نفسه، تراجعت المنتجات المحلية، بل اختفى معظمها، إذ حلت محلها المنتجات الأجنبية، ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة.

وبسبب العقوبات الدولية على إيران، وتوسع نفوذها المسلح، صارت تتحكم بموارد العراق حسب احتياجاتها المتزايدة، فهي تصدِّر الكهرباء والغاز والمنتجات النفطية والمواد الغذائية ومواد البناء وباقي السلع الرئيسية إلى العراق، وتتلقى أثمانها بالدولار الأمريكي، الذي حظرت الولايات المتحدة استخدامه عليها، رغم أنها استثنت العراق لفترات محددة.

بلغت صادرات إيران المعلنة إلى العراق ١١ مليار دولار عام ٢٠٢١، وارتفعت صادراتها هذا العام بنسبة ٢١٪، حسب تصريح مدير الجمارك الإيرانية، علي رضا.

ويعتقد مراقبون بأن الحجم الحقيقي للتجارة الإيرانية مع العراق هو أكثر من ضعفي المعلن، لأن الكثير من التعاملات التجارية الإيرانية سرية.

صحيفة (إيران انترناشنال) اللندنية، ذكرت في تقرير نُشر بتأريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٦ أن لديها معلومات من مصادر مطلعة بأن العراق يتعامل تجاريا مع إيران بالدولار الأمريكي، رغم العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.

وأضافت أن الإدارة الأمريكية لديها معلومات بأن مبالغ كبيرة بالدولار الأمريكي قد حُوِّلت من العراق إلى عدد من البلدان، بما فيها إيران، فارتفع سعر الدولار مقابل الدينار،

ما أثار غضب الشعب العراقي.

معظم صادرات إيران إلى العراق مواد استهلاكية، كاللحوم والأسماك والخضراوات والفواكه والكهرباء والمنتجات النفطية والغاز، وهذه الصادرات ساهمت في إضعاف الإنتاج الوطني.

ويعتقد مراقبون بأن وكلاء إيران في العراق يقفون وراء أعمال التخريب التي تعرضت لها وسائل إنتاج صناعية وزراعية وخدمية في العراق.

وبسبب اشتداد العقوبات الدولية، ازدادت تدخلات إيران في العراق، فصار وكلاؤها يسحبون الدولار من الأسواق مقابل العملة العراقية، التي يحصلون عليها عبر الابتزاز والتهريب والممارسات الفاسدة عبر هيمنتهم على مؤسسات الدولة.

السياسي العراقي، الدكتور ليث شبر، ذكر في حديث لقناة الشرقية، أن الدولار يُنقل من العراق إلى إيران بالشاحنات! وهذا ما أكده تقرير للصحفي تميم الحسن، نشرته جريدة المدى بتأريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧، الذي ذكر أن هناك أموالا تذهب إلى إيران عبر البر والجو، وأن ١٥ مصرفا عراقيا تتعاون مع إيران سوف تُشمَل بالعقوبات الامريكية قريبا!

والمفزع حقا هو ما ذكره الخبير المالي، سايمون واتكينز، في مقال نشره موقع (oilprice.com) المتخصص بالنفط، بتأريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧، بأن العراق يبيع النفط الإيراني بأسعار مخفضة في الأسواق العالمية على أنه نفط عراقي، ويسلِّم إيراداته إلى إيران! وأن هذا النفط يذهب إلى الموانئ التي لا تتوفر فيها رقابة مشددة، كالموانئ الألبانية والبوسنية والصربية والكرواتية! وقد اعترف وزير النفط الإيراني، بيجان زنكنة، عام ٢٠٢٠، بأن إيران تصدِّر النفط إلى العالم، ولكن ليس باسمها!

وذكرت صحيفة إيران إنترناشنال، نقلا عن صحيفة (أوروك) العراقية، أن ٤ مليارات دولار قُدِّمت لإيران أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي الأخيرة إلى طهران ضمن صفقة غامضة! لكن الغموض ينقشع كليا في ضوء ما ذكره واتكينز!

ويقول الأستاذ في جامعة «لوميير ليون ٢» الفرنسية، فابريس بالانش، إن إيران لديها جماعات عراقية متنفذة، ومليشيات مسلحة منضوية تحت (الحشد الشعبي) تأتمر بأمرها، وهي تتحكم بمقدرات العراق، بينما لم يتبقَ للولايات المتحدة غير سلاح العقوبات الاقتصادية، وقوات عسكرية قوامها ٢٥٠٠ شخص، وأن السبب الرئيس للاهتمام الأمريكي بالعراق هو منع إيران من الاستيلاء عليه.

رئيس مركز التفكير السياسي العراقي، الدكتور إحسان الشمري، قال في حديث لقناة فرنسا ٢٤، إن العراق صار شريان الحياة الاقتصادي لإيران، وهي بحاجة ماسة لأن تُبقيه قريبا منها.

الجماعات الموالية لإيران استنكرت قرار خفض الدينار العراقي عام ٢٠٢٠، لأنه ألحق بها ضررا، فهي تحصل على أموالها بالدينار، وكلما ارتفع سعره، ازدادت الأموال التي تحصل عليها.

لكنها الآن تحاول أن تلقي باللائمة على أمريكا كي تبعد اللوم عن إيران وأتباعها. لا شك أن الولايات المتحدة تراقب تطبيق العقوبات على إيران، وسوف تشمل كل دولة تتجاهلها، بعقوبات مماثلة.

والعراق يغامر بمستقبله كدولة، وبمستقبل شعبه، بمساندته لإيران، سرا، وإنْ فُرِضَت العقوبات الأمريكية، على العراق فإن من الصعب جدا رفعها، فحذارِ يا قادة العراق.

ليس في مصلحة إيران حاليا أن يُشمَل العراق بالعقوبات الامريكية، لأنه صار شريان الحياة بالنسبة لها، والمصدر الأساسي لتزويدها بالعملات الأجنبية، لذلك لجأت إلى الحصول على الدولار من السوق العراقية المفتوحة غير الخاضعة للرقابة الأمريكية والدولية.

لكن من السهل على أمريكا أن تشمل العراق بالعقوبات، وبذلك تحرم إيران من الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها لها الحكومات العراقية المتعاقبة.

يوجد ترليونان ومئتا مليار دولار تقريبا، متداولة في العالم، نصفها متداول في الولايات المتحدة، والنصف الآخر في البلدان الأخرى. لا تستطيع الولايات المتحدة أن تعرف بدقة أين توجد الأموال المتداولة نقدا خارج حدودها، والتي تشكل معظم ما يسمى في المصطلحات النقدية (M٠). لذلك تجري التعاملات التجارية غير القانونية بتبادل المبالغ النقدية، لصعوبة مراقبتها. معظم البنوك العالمية لم تعد تسمح للمودعين بسحب كميات نقدية كبيرة، منعا للصفقات المشبوهة.

وكلاء إيران، السياسيون والمسلحون، اعتادوا على إطاعة أوامر ضباط الحرس الثوري، وهؤلاء ربطوا مصيرهم بالنظام الإيراني، وهم يعلمون جيدا بأن غالبية العراقيين تنبذهم، وهي تنتظر الفرصة المناسبة للتخلص منهم، لذلك تحول الصراع بينهم وبين الشعب العراقي إلى صراع وجود، فإما أن يبقى الموالون لإيران، أو يبقى العراق.

لا يتردد هؤلاء في ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل البقاء، وعندما شعروا بالخطر عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠، أرسلوا قناصيهم لقتل ألف شاب مسالم دون وازع أو رادع.

رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، زار إيران أواخر شهر نوفمبر، وقدم لقادتها «الشكر» لتزويدهم العراق بالكهرباء ودورهم «المساند» للعراق، فرد عليه الرئيس الإيراني، خلافا للأعراف الدبلوماسية، بتوجيه النقد العلني لسياسة العراق، مطالبا بإخراج القوات الأمريكية منه، بينما هذه القضية سيادية ولا يجرؤ في العادة أي مسؤول أجنبي أن يطرحها، لكن الإيرانيين يشعرون بأن العراق لم يعد دولة حقيقية، بل صار تحت سيطرتهم، لذلك لا يترددون في التدخل في شؤونه ونهب أمواله وتدمير اقتصاده، وحتى قصف أراضيه بحجج واهية، دون أن تقدم حكومته احتجاجا، أو شكوى إلى الأمم المتحدة، كما تفعل الدول المستقلة.

لدى العراق اتفاقية مع الولايات المتحدة، وبإمكانه أن يفعِّلها كي يعزز سيادته ويقف بوجه أي دولة تتنمر عليه، لكن معظم قادة العراق ارتضوا التبعية، لأنهم لا يفهمون معنى الدولة الوطنية ولا قراءة المواقف الدولية .

ليل العراق سيطول إن لم تحصل تطورات دولية تغير المعادلة، أو ينتفض شعب العراق ويزيح الفاسدين وسراق المال العام الجاثمين على صدره .

قضية الـدولار بين الخارج والداخل

د. اسامة شهاب الجعفري

كل شيء في العـراق لم يعـد ملـكاً خالصاً لـه. فسياسـة الداخـل يجـب ان تتوافـق مـع متطلبـات الخـارج , و اقتصـاد الداخـل يجـب ان يتسـق والاقتصـاد العالمـي. فعضويـة العـراق في المجتمـع الـدولي فـرض عليـه التـزام دولي هـو "موائمـة" قوانينـه الداخليـة مـع المعاهـدات الدوليـة التـي وقعهـا وهـذا مـا يسـمى "عولمـة القوانـين".

قضيـة الـدولار التـي شـغلت الداخـل واربكتـه في الايـام الاخـيرة بعـد زيـادة سـعر صرفـه في الاسـواق العراقيـة هـي مـن القضايـا التـي لم تعـد ملـكاً خالصاً لـه فالسياسـة النقديـة التـي يتبناهـا العـراق داخليـاً مرتبطـة خارجيـاً بالسياسـة النقديـة العالميـة التـي يقودهـا صنـدوق النقـد الـدولي. وهـذا الارتبـاط خلـق ثنائيـة بقضيـة سـعر الـدولار بـين طلـب (الخـارج) بـضرورة اصـلاح اقتصـاد العـراق مـن خـلال تحريـر سـعر الـدولار و بـين (الداخـل) الـذي يطالـب باسـتمرار الدعـم الحكومـي للاسـواق مـن خـلال تقييـد سـعر الـدولار بسـعر محـدد, و تحولـت هـذه الثنائيـة مـن علاقـة رسـمية الى علاقـة جديـة تتطلـب اقامـة التـوازن الحقيقـي بينهـما وهـذا هـو التحـدي للدولـة العراقيـة . و ابـين مفصليـات هـذه الثنائيـة بالنقـاط الاتيـة:

اولاً: بداية العلاقة الرسمية بين العراق و صندوق النقد الدولي

دخـل العـراق رسـمياً بعضويـة صنـدوق النقـد الـدولي بقانـون رقـم ٤٢ لسـنة ١٩٤٥ و سـاهم بمبلـغ (٨ مليـون دولار) ثـم زادت مسـاهمة العـراق بالصنـدوق الى (١٥ مليـون دولار) عـام ١٩٥٩ ثـم الى (٨٠ مليـون دولار) بقانـون ٤٥ لسـنة ١٩٦٥ ثـم الى ٢٣٤ مليـون مـن حقـوق السـحب الخاصـة بقانـون رقـم ٣٦ لسـنة ١٩٨٠ و عـام ٢٠١٦ بلغـت حقـوق السـحب الخاصـة للعـراق(١,٦٦٤) مليـار و سـتمائة و اربعـة وسـتون مليـون مـن حقـوق السـحب الخاصـة بمـا يعـادل مليـارين و خمسـمائة مليـون دولار امريـكي للاسـتفادة مـن مزايـا الصنـدوق كقـروض بفائـدة صفريـة او بفائـدة اقـل مـن سـعر السـوق. او ان يكون الصنـدوق الجهـة الضامنـة للقـروض الممنوحـة مـن دول اخـرى, هـذه القـروض تسـتهدف مسـاعدة الـدول الاعضـاء عـلى تعويـض العجـز في ميـزان المدفوعـات ودعـم سياسـة الاصـلاح الاقتصـادي ولكـن هـذه القـروض مشروطـة بالتحـول الى اقتصـاد السـوق وتـرك التجـارة و سـعر الـصرف للعملـة الوطنيـة لقوانـين العـرض والطلـب بتخفيـض الانفـاق الحكومـي وان عـدم امتثـال الدولـة طالبـة القـرض لهـذه المعايـير يجعلهـا غـير مؤهلـة.

ثانياً : بداية جدية العلاقة بين (الداخل) و(الخارج) بشان قضية الدولار

بـدأت العلاقـة الجـادة بـين العـراق وصنـدوق النقـد الـدولي بعـد عام ٢٠٠٣ فبعـد الحـروب و الحصـار و اسـقاط النظـام الـذي صاحبـه انهيـار تـام للبنـى التحتيـة وجـد النظـام السـياسي الجديـد في العـراق نفسـه يواجـه (الخـارج) و(الداخـل) بتحديـات كبـيرة ,اذ وجـد نفسـه يواجـه (الخـارج) بمديونيـة خارجيـة تقـدر بـ(٥٤٧ مليـار دولار) بـين ديـون و تعويضـات بسـبب افعـال النظـام السـابق , ويواجـه (الداخـل) بمتطلبـات

اعـادة اعـمار البنـى التحتيـة المنهـارة و تحسـين الوضـع الاجتماعـي للفـرد العـراق , فلـم يجـد طريقـاً غـير اللجـوء الى صنـدوق النقـد الـدولي لاجـل محاولـة جدولـة هـذه الديـون الثقيلـة مـن خـلال (نـادي باريـس) لتسـخير بقيـة واردات النفـط نحـو (الداخـل) في اعـمار العـراق, و في سـبيل تخفيـض الديـون مـن قبـل هـذا النـادي والحصـول عـلى القـروض الحسـنة لابـد للعـراق ان يحصـل عـلى شـهادة (حسـن السـلوك والسـيرة) مـن قبـل صنـدوق النقـد الـدولي ليكـون مؤهـلاً لنيـل الثقـة في المجتمـع الـدولي و هـذا الصنـدوق بـدوره يفـرض شروط ثابتـة غـير قابلـة للتفـاوض في قمتهـا تحريـر سـعر الـصرف الاجنبـي و تخفيـض الدعـم الحكومـي في شـتى مفاصـل الاقتصـاد في (الداخـل) . و تسـتهدف هـذه القـروض تقلـل العجـز في ميـزان مدفوعاتـه تجـاه (الخـارج) التـي كونتهـا الديـون الخارجيـة عـلى العـراق. وبعـد ذلـك بـدأت مرحلـة جديـدة دشـنت جديـة العلاقـة بـين العـراق و صنـدوق النقـد الـدولي علاقـة (الداخـل) و (الخـارج) هـي ظهـور العجـز في الموازنـات ابتـداءاً منـذ الازمـة الماليـة عـام ٢٠١٤ ولغايـة ٢٠٢٢ بسـبب هبـوط سـعر النفـط و احتيـاج العـراق الى امـوال لتمويـل الحـرب ضـد (داعـش) ثـم جائحـة كورونـا و هبـوط سـعر النفـط مـرة ثانيـة , كان العـراق يعـاني مـن عجـز كبـير في موازنتـه و كان هـذا العجـز يعـوض مـن القـروض الخارجيـة مـرة اخـرى سـواء مـن صنـدوق النقـد الـدولي او مـن دول اخـرى و بضامنـة صنـدوق النقـد الـدولي مـن خـلال شـهادة (الاهليـة) التـي يمنحهـا هـذا الصنـدوق للعـراق يثبـت اهليتـه , وهـذا يعنـي عـودة دورة الديـون الخارجيـة مـن جديـد التـي سـبق و ان تخلـص العـراق مـن ٨٠٪ مـن هـذه الديـون. و احتيـاج العـراق لصنـدوق النقـد الـدولي يعنـي التزامـه بالـشروط التـي يفرضهـا هـذا الصنـدوق في قمتهـا تحريـر سـعر الـصرف الاجنبـي (الـدولار).

ثالثاً : اثر طلب (الخارج) بتحرير سعر الدولار على (الداخل)

في البـدء, ان قيمـة العملـة العراقيـة (الديـنار) امـام الـدولار الامريـكي ليسـت القيمـة الحقيقيـة فهـو مدعـوم مـن قبـل البنـك المركـزي, والدعـم الحكومـي هـو الـذي يتحكـم بسـعره وليسـت الاسـواق مـن خـلال ضـخ كميـة نقديـة اكـبر مـن حاجـة السـوق مـع تحديـد سـعره وهـذا ينتـج بالـضرورة زيـادة الاسـتيراد بشـكل اكـبر مـن حاجـة الفعليـة للأسـواق مـما يعنـي زيـادة العجـز في ميـزان المدفوعـات (زيـادة المديونيـة) ,واذا مـا اراد العـراق ان يواجـه هـذا العجـز مـع بقـاء سـعر الـدولار مدعومـاً عليـه ان يزيـد مـن صادراتـه للخـارج , وبمـا ان العـراق لا يملـك منشـآت اقتصاديـة انتاجيـة قـادرة عـلى تصديـر منتجاتهـا الى الخـارج لتوقـف هـذه المنشـآت بسـبب انهيارهـا اسـتمر العجـز في ميـزان المدفوعـات بـل وزداد اكـثر. والقـروض التـي يقدمهـا صنـدوق النقـد الـدولي هدفهـا الحـد مـن العجـز في ميـزان المدفوعـات و هـذه مهمـة الحكومـة العراقيـة و اذا لم تسـتطيع تحقيـق ذلـك فهـذا يعنـي ان القـروض التـي يمنحهـا الصنـدوق لهـا اثـر سـلبي عـلى اقتصـاد العـراق بزيـادة المديونيـة الخارجيـة و تعميـق العجـز في ميـزان المدفوعـات ويجعلـه غـير ذي

اهلية لتقديم المساعدة العالمية (الخارج) له.

لكن, خيار (تحرير سعر الدولار) حسب طلب (الخارج) من الدعم الحكومي ليس خياراً سهلاً بل هو بمثابة اعلان حرب اهلية صامتة في (الداخل) على الفرد العراقي في قوته و احتياجاته الاساسية خاصة و ان العراق للتو خرج من مظاهرات عارمة تطالب بفرص عمل من الدولة و تحسين الوضع الاقتصادي و الخدمي للمواطن وتوفير الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة و توفير الغذاء عبر برنامج البطاقة التموينية و المحافظة على اسعار عادلة في الاسواق المحلية تتناسب و دخل المواطن و هذا يعني زيادة الانفاق الحكومي في (الداخل) بخلاف طلب (الخارج) المتمثل بصندوق النقد الدولي بتخفيض الدعم الحكومي و تحرير سعر الصرف للعملة الاجنبية و ترك تحديد مقداره للسوق . لذا بقى العراق مشتتاً في سياسته الاقتصادية بين طلب (الخارج) في رفع الدعم الحكومي عن سعر الدولار ومتطلبات (الداخل) في الابقاء على الدعم الحكومي له تجنباً لزيادة الاسعار في الاسواق بشكل يخلخل التماسك الاجتماعي , فطلب(الخارج) له بعد اجتماعي سلبي على (الداخل) فغياب قاعدة تصديرية للعراق بشكل متزامن مع تخفيض العملة الوطنية يجعله يستورد احتياجاته بأسعار عالية يخنق القدرة التنافسية للصناعات العراقية الوليدة و يهز مستويات المعيشة للمواطن العراقي.

رابعاً: التوازن بين ثنائية (الخارج) و(الداخل) في قضية تحرير سعر الدولار

في ظل التناقض بين هذه الثنائية و بهدف اقامة التوازن لهذه المعادلة الصعبة علينا ان نقرر مبدأ نحتكم اليه هو "ان الدعم الحكومي لا مفر منه" و لكن هذا الدعم ليس مطلقاً و انما هو "دعم اجتماعي موجه" و "مخطط" و لا يمكن للحكومة العراقية ان تحرر سعر الدولار دون الدعم الاجتماعي الموجه. لان تحرير سعر الدولار يعني زيادة الاسعار و زيادة الاسعار يعني تضرر طبقات اجتماعية محددة هي "الطبقة الوسطى" و "الطبقة الفقيرة" , اذ قد تختفي الطبقة الوسطى من التكوينة الاجتماعية و تلتحق بالطبقة الفقيرة لتتوسع الاخيرة بشكل كبير. على الحكومة العراقية ان تمتلك قاعدة بيانات دقيقة عن هذه الطبقتين , من هم ؟ واين يتواجدون في المجتمع العراقي؟ و كم عددهم؟ ثم توجه الدعم لهم شخصياً دون غيرهم و تراقب وصول الدعم الاجتماعي لهم , وطبيعة الدعم الاجتماعي لهذه الطبقات يتمثل برفع اجور هذه الطبقتين بالمقدار الذي فقدته بسبب زيادة الاسعار و لا يجب ان يكون رفع الاجور صورياً بشكل لا يحقق التوازن المعيشي و غير مراقب بشكل صارم و منتظم بل يجب ان يكون حقيقياً . اضافة الى توفير فرص عمل لهم في القطاع الخاص و تنظيم البطاقة التموينية باسعار مدعومة لهم , و لكن التحدي الذي يعرقل تحقيق ذلك كله هو عدم امتلاك العراق مؤسسات دولة منتظمة وصارمة , بسبب الفساد. الفساد هو السبب المباشر في عدم اقامة التوازن بين طلب (الخارج) المتمثل بطلب صندوق النقد الدولي بتحرير سعر الصرف للدولار ومتطلبات (الداخل) في الدعم الاجتماعي للطبقات المتضررة من هذا الاجراء , فالفساد هو وراء هذا التناقض بين (الخارج) و (الداخل).

وقفة اقتصادية .. لهيب الأسعار يكوي أجساد الفقراء

ابراهيم المشهداني

يتصاعد في هذه الأيام مستوى الأسعار ومعدلات التضخم وينتشر لهيبه، وأول الشرائح التي تكتوي هي الطبقات الفقيرة التي تسحقها ماكنة الاقتصاد المنفلت التي رسمت لوحتها القوى التي توزع بينها عوائد الدولة الريعية وتضع لنفسها نظما خاصة بالتوزيع عن طريق النظام الضريبي والعوائد الكمركية وعقود الاستثمار الوهمية منها والحقيقية وأنصبتها من الدولار من خلال نافذة البنك المركزي، بالرغم من أن هذا اللهيب ينال الشرائح الأخرى ولكن بنسب متباينة.

إن هذه الموجة في ارتفاع الأسعار التي شملت المواد الاستهلاكية الأساسية آخذة في التصاعد، فبالإضافة إلى ارتفاع أسعار العقارات التي أمست ظاهرة ثابتة تتصاعد يوما بعد آخر لأسباب عديدة لا حدود لها، فضلا عن أسعار الطحين التي انعكست على أسعار الخبز والصمون التي تمظهرت في انخفاض حجم الرغيف وعدد وحداته إلى النصف، وشملت كذلك زيت الطعام الذي ارتفعت أسعاره بنسبة ٢٠٠ في المائة، وكذلك الدجاج والبيض والأسماك والخضر التي تشكل جميعها السلة الغذائية اليومية التي تعتاش عليها العائلة العراقية، تضاف إليها أسعار الأدوية التي تضاعفت في الفترة الأخيرة والتي تحتكرها وتحدد أسعارها مجموعة من مكاتب الاستيراد الخاصة.

إن ارتفاع الأسعار بهذا المستوى المثير للقلق لم يحدث من تلقاء نفسه بحيث يلجأ المسؤولون إلى تحميل قوانين الاقتصاد مغبته، وإنما في حقيقته يعود إلى أسباب أخر وفي المقدمة منها قرار رفع سعر الصرف الذي اتخذه البنك المركزي بناء على اقتراح وزير المالية الذي كان يشكو من عدم توفر السيولة النقدية وما يترتب عليها تأخير صرف رواتب موظفي الدولة، لكن سعر الصرف وفق ما تقرر في حينه لم يستقر عند المستوى الذي قرره البنك المركزي وانما أخذ في التذبذب صعودا ونزولا، وبطبيعة الحال فإن هذه التذبذب تقرره جملة من العوامل ومنها قيام عدد من المصارف الأهلية بتهريب الأموال بطرق وأساليب اعتادت عليها واكتسبت منها الدرس والخبرة، والسبب الآخر انسحاب بعض المصارف بسبب الأتمتة وعقوبات البنك الفدرالي الأمريكي، بالإضافة إلى مبيعات البنك المركزي التي ترتفع مرة وتنخفض مرة أخرى، زد على ذلك عملية طرح الدولار في البورصة وما يترتب عليه من التهرب من الرسوم الجمركية، بينما كان الأجدر تخصيص بيع الدولار للمستوردين الرسميين. إن كل ما قيل ويقال فإن قرار سعر الصرف كان مرتبطا بالورقة البيضاء التي أعدتها وزارة المالية ووافقت عليها الحكومة لتصبح برنامجا اقتصاديا، والتي كان يؤمل منها تشجيع المنافسة بين قطاعات الاقتصاد وصولا إلى تحقيق التوازن في السوق حسب مزاعم من وضع الورقة أو التي كان المفروض بالحكومة أن ترفع مداخيل موظفي الحكومة بنفس نسبة انخفاض قيمة الدينار، ومن الجدير بالذكر أن التلاعب بسعر الصرف عبر المضاربات المالية التي تقوم بها المصارف الأهلية التي تعود ملكيتها إلى أحزاب سياسية معروفة حاولت الهيمنة على سوق المال وحققت طفرات متميزة.

إن الحكومة العراقية الجديدة مدعوة لاتخاذ منهج مختلف عما سبق بعيدا عن الموسمية. وبهذا الخصوص نقترح ما يلي:

رفع منسوب الخزين السلعي من مادة الحنطة وتوفير الكميات الكافية من مادة الطحين المدعوم لمواجهة الشحة المتوقعة على المستوى المحلي والعالمي والتقلبات في أسعارها التي تصاحبها تقلبات في أسعار النفط اللذين يسهمان في خلق أزمة اقتصادية اجتماعية تهدد الاستقرار المجتمعي.

متابعة حركة السوق باستمرار من حيث وفرة المواد الغذائية المكونة للأمن الغذائي ومستويات أسعارها من خلال مراقبة منحنيات العرض والطلب وتأثيراتهما على حركة السلع والاسعار والابتعاد عن الاساليب القديمة التي تتمثل بالتصريحات الإعلامية التبريرية والإجراءات السطحية البعيدة عن جذور المشكلة.

تفعيل دور اللجان الثلاثية المشكلة من قبل الحكومة والتي تتكون عناصرها من وزارة التجارة، الرقابة التجارية، والأمن الوطني، ودائرة الجريمة المنظمة، وفق تعليمات محددة وواضحة بعيدة عن الاجتهادات الشخصية التي تقلل من عزيمتها في تنفيذ الإجراءات وتراجعها أمام المغريات التي اعتاد كبار التجار على ممارستها وتقديم التقارير اليومية التي تحدد الإجراءات الحكومية والقضائية اللازمة.

الاف المدارس تحمل اسماء بدون ابنية

ماجد زيدان

تتضارب الاحصاءات الرسمية وغير الرسمية بشان عدد المدارس التي تحتاجها البلاد

ولكنها تعد بألاف , في هذا الصدد كشف المركز الاستراتيجي لحقوق الانسان عما مطلوب هو بناء عشرة آلاف مدرسة لاستيعاب التلاميذ والطلبة وفك الازدواج في الدوام الثنائي والثلاثي . وبين ان عدد أبنية المدارس بالعراق يبلغ ١٦ ألف و٦٠٠ مدرسة بينما عدد اسماء المدارس هو ٢٦ ألف مدرسة وهذا يعني انه تم انشاء مدارس كأسماء فقط وليس كبنايات ودمجها بمدارس من خلال الدوام الثنائي والثلاثي في بناية واحدة علما ان عدد الطلاب بالعراق يصل الى ١٢ مليون طالب ..

الحقيقة مشكلة الابنية المدرسية مزمنة وباتت تهدد العملية التربوية ومن اسباب تراجع التعليم وتدهوره وانحطاطه والحاق الضرر بمبدأ المساواة بين الطلبة لتفاوت ساعات التعليم التي يتلقها الطلبة من مدرسة الى اخرى , والتي تتراوح بين اربع الى خمس ساعات يوميا حسب عدد المدارس في البناية الواحدة .

الحكومات المتعاقبة تقر بوجود الازمة الا ان العمل على حلها بطيء , وتفتقد الى الخطط والعزم على وضع نهاية لها وانهاء معاناة التربويين , فهي سنويا تبني العشرات منها فقط وهو اقل بكثير مما تحتاجه وزارة التربية , بل ان ارقام النقص في المدارس ترتفع من عام الى اخر جراء النمو الطبيعي بأعداد الطلبة والطالبات والذي يفوق على ما هو ضروري لحسن سير العملية التربوية والقضاء على الازمة .

الحكومات وضعت بعض الخطط ولكن لم تاتي ثمارها لأنها غير مدروسة كفاية ولم تدار بشكل جيد وضربها الفساد وابقى الاراضي المخصصة لها جرداء واخرى هياكل حديدية رغم مرو ر سنوات على الاعلان عن انشائها , بل ان بعضها تم التجاوز عليها , والامر من ذلك ان الكثير من هذه المدارس استلم المقاولون تخصيصاتها المالية الا انهم لم يكملوها , انها

سرقة , حي على الصلاة , وافلتوا من الحساب , رغم ان شواهدها بائنة تفقأ العين .

والمثال الجديد على بناء المدارس ما اطلق عليه تسمية حملة بناء المدارس الصينية , وهذه تشكل مشكلة صارخة على سوء التخطيط وابرام العقود , فلا نعرف كيف وقع عقد بناء ١٠٠٠ مدرسة مع الجانب الصيني وتشير المعلومات المنشورة عنها الى ان عمولات دفعت الى القائمين عليها , ويحقق الجانب الصيني ارباح خيالية منها , ويفوق بناء سعر المتر المربع الواحد منها أي سعر لبناء من الدرجة والمواصفات الممتازة .

المفارقة في هذا العقد ان خبراء البناء شخصوا ان سعر البناء مرتفع جدا وتحقق الشركة ارباحا ضخمة منه , وهي تمنح لمقاولين عراقيين والعمال من ابناء المناطق وتشرف عليها وزارة الاعمار والاسكان التي جندت مهندسيها وفنيها لهذا الغرض , والمواد الاولية من السوق المحلية والاليات عراقية , ولم تستخدم أي آلية صينية او اجنبية في العمل .. وارباح الجانب الصيني من هذه الصفقة تقدر ب (٧) مليارات دولار صافية وعدد محدود جدا منهم يعمل في البلاد لقاء هذا الربح الفاحش كان يمكن ان تتكفل بها شركات القطاع العام الانشائية لو احسن تشغيلها وتمكنا من تطويرها واسنادها , ولكن " مغنية الحي لا تطرب " .

هذا المثال يحتذى به ، نتمنى أن تفعل حكومتنا كما فعلت السعودية

أعلن النائب العام السعودي في العاصمة الرياض أن اللجنة العليا لمتابعة الفساد أوقفت حتى الآن (٣٢٠) شخصاً وأحالتهم إلى التحقيق وغالبيتهم من تمت مواجهتهم بتهم الفساد وبالوثائق وبالأرقام.. وأضافت النيابة العامة العليا في السعودية لمكافحة الفساد أن عدد الموقوفين وهم (٣٢٠) شخصاً.. هم كالتالي:

(٣٧) أميراً سعودياً

(٨٥) رجل أعمال سعودي

(١٨) رجل أعمال باكستاني

(١٩) رجل أعمال لبناني

(٧) رجال أعمال فرنسيين

(٨) رجال أعمال بريطانيين

(١٢) رجل أعمال أميركي

(٦) رجال أعمال من اليمن

رجلا أعمال من دولة الإمارات العربية المتحدة

(٣) رجال أعمال من الهند

(٦) رجال أعمال من الصين

واللائحة تضم البقية، وقال النائب العام في المملكة العربية السعودية أن (١٩٥) شخصاً وأميراً قد تم التحقيق معهم وتم اثبات التهم عليهم واحالتهم إلى المحكمة، وأضاف أن الحجوزات على حساباتهم المصرفية قد تم اتخاذ قرار في شأنها، وحصل حجز حساباتهم المصرفية واموالهم، لكن اتخذنا ما يلزم لحماية المؤسسات والشركات.

أضاف النائب العام في لجنة مكافحة الفساد في السعودية أن (٢٢) أميراً سعودياً قد اعترفوا بتهم الفساد لدى مواجهتهم بالوثائق والتهم المنسوبة إليهم من قبل اللجنة، وعندها وافقوا على التسوية وإعادة الأموال إلى الخزانة العامة للمملكة العربية السعودية، ووصل رقم المبالغ التي تنازلوا عنها لأنهم حصلوا عليها عبر الفساد إلى (٨٥) مليار دولار، إضافةً إلى (٦٥) مليار دولار تنازلوا عنها وهي عقارات، بينما الـ(٨٥) مليار دولار هي حسابات نقدية في المصارف السعودية، وتابع النائب العام السعودي أن لجنة مكافحة الفساد ما زالت تستدعي رجال أعمال ورؤساء شركات وأمراء، وأنه من أصل (٣٢٠) شخصاً ممن تمت مواجهتهم بتهم الفساد تمت إحالة (١٤١) رجل أعمال لأنهم قاموا بتهريب أموالهم إلى خارج السعودية ووضعوها في مصارف في سويسرا وأوروبا، وأنه لن يتم الإفراج عنهم قبل إعادة هذه الأموال للخزانة السعودية، وهي تبلغ حوالى (١٦٠) مليار دولار إلى (٢٠٠) مليار دولار .. وفي التصريح الذي أدلى به النائب العام السعودي أن معظم المتهمين الذين تمت مواجهتهم بتهم الفساد المنسوبة اليهم من قبل اللجنة وافقوا على التسوية، وأنه بطلب رحمة قدموه إلى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، سمح لهم الأمير محمد بن سلمان وأعطى الأوامر بترك (١٠٪) من ثرواتهم، ثم توقف النائب العام السعودي الجنائي عن التصريح، وأعطى المجال كي يتكلم النائب العام السعودي المالي، الذي قال أن الذين تم توقيفهم وهم (١٤١) رجل أعمال وأمير ورؤساء شركات يملكون أكثر من (٣٠٠) مليار دولار وقاموا بتحويلها وايداعها في الخارج، وأنه لن يتم الإفراج عنهم إلا بعد استعادة مبلغ (٣٠٠) مليار دولار وإيداعها في الخزانة السعودية، وقال أن النيابة العامة السعودية المالية توصلت إلى حصر المبلغ الذي تم سرقته نتيجة الفساد وهو (٧٨٠) مليار دولار، وأن المملكة العربية السعودية ستسترد هذه المبالغ وترسل مذكرات قضائية إلى الدول بشأن الحسابات المصرفية السرية التي قام رجال الأعمال المتهمون بالفساد بإرسالها إلى الخارج وهي (٣٠٠) مليار دولار، فيما (٤٥٠) مليار دولار ما زالت في المملكة العربية السعودية وفي المصارف السعودية أيضاً .. وهنا تدخل النائب العام السعودي الجنائي فقال أن الدول الأوروبية مثل سويسرا وفرنسا وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية قد رفضت الكشف عن سرية الحسابات المصرفية عن لائحة الأشخاص التي أرسلناها إلى هذه الدول، لكن لجنة مكافحة الفساد استطاعت بعد القيام بسجن المتهمين بالفساد انتزاع تواقيعهم وتقديم أرقام حساباتهم المصرفية في سويسرا وفرنسا وبريطانيا ولوكسمبورغ ونيويورك، وطلبت اللجنة المالية منهم أن يرسلوا أوامر من قبلهم يطلبون فيها من المصارف الأوروبية والأميركية تحويل مبلغ (٣٠٠) مليار دولار إليهم على حساباتهم المصرفية في السعودية، كما وقّعوا على تنازلات لصالح الخزانة السعودية، وقد تم ذلك بعدما رفضت نيويورك ومصارف الدول الأوروبية كشف السرية المصرفية عن لائحة الأسماء التي أرسلناها، وأنه لأول مرة في تاريخ المملكة العربية السعودية، فإن الخزانة السعودية قد تكون استعادت حوالى (٨٠٠) مليار دولار، أما أكثر الأمراء الذين تمت مصادرة أموالهم فهو الأمير الوليد بن طلال، وقد صادروا منه (٢٥) مليار دولار، فيما أبقوا له على ملياري دولار وقصره في الرياض بأمرٍ من الأمير محمد بن سلمان، وقد وقّع الأمير الوليد بن طلال عن التنازل عن (٢٥) مليار دولار، وتراوحت ثروات الأمراء ما بين (٥) إلى (١٥) مليار دولار من الأمراء الباقين السعوديين المتهمين بالفساد، كذلك فإن المبالغ بذمة رجال الأعمال السعوديين ورؤساء الشركات التي حصلوا عليها في ظل الفساد بلغت (١٢٢) مليار دولار، زائد (٩٠) مليار دولار خارج السعودية، لكنهم وقعوا أيضاً على التنازل عن حساباتهم الخارجية والداخلية لصالح وزارة الخزانة السعودية، وبأمر من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، تم السماح لهم بالاحتفاظ بـ(١٠٪) من ثرواتهم، أما في شأن قصورهم ومنازلهم فأمر أيضا ولي العهد السعودي بتركها لهم كمركز سكن لهم.. وفي نهاية المؤتمر الصحافي الذي عقده النائب العام السعودي الجنائي والنائب العام السعودي المالي سأل التلفزيون السعودي عن نتيجة لجنة مكافحة الفساد والتي يرأسها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن حجم المبلغ الفعلي الذي سيتم اعادته الى الخزانة السعودية، فأجاب النائب العام المالي السعودي بأن المبلغ لن يقلّ عن (٧٥٠) مليار دولار، وسيرفع العجز عن موازنة السعودية التي وصلت إلى (٤٠٠) مليار دولار وتصبح الموازنة من دون عجز مع الحصول على (٤٠٠) مليار دولار من ثروات المتهمين، (٣٢٠) أميراً ورجال أعمال سعوديين ومن جنسيات مختلفة، فيما سيبقى مبلغ (٣٥٠) مليار دولار فائضاً، حيث ستقوم المملكة العربية السعودية بتنفيذ مشاريع سكن وإعمار في المملكة بقيمة (٣٥٠) مليار دولار، تؤدّي إلى انعاش الإقتصاد السعودي.. ولدى سؤال النائب العام المالي عن الشركات التي ستزول نتيجة تنازل (٣٢٠) شخصا عن ثرواتهم، فقال النائب العام المالي أن الشركات المالية التي يديرونها هؤلاء الـ(٣٢٠) أميراً ورجال أعمال سعوديون ومن جنسيات أخرى تعمل ولديها رأس المال الكافي، أما المبالغ التي تنازلوا عنها فهي أموال لا تعمل في الشركات، بل وضعوها في حساباتهم الشخصية في السعودية وفي أوروبا وفي نيويورك، وبالتالي فلن يؤثر سحب (٧٥٠) مليار دولار من الأمراء ورجال الأعمال السعوديين ورجال أعمال من جنسيات أخرى على عمل الشركات، لأن رأس مالها هو موجود وستستمر الشركات بعملها بشكل طبيعي، خاصةً وأن لجنة مكافحة الفساد ستفرج عن الجميع بعد اعترافهم وتنازلهم عن الحسابات المالية التي حصلوا عليها بسبب الفساد لكن سيتم منعهم من السفر خارج المملكة العربية السعودية حتى إشعار آخر، إلى أن يعطي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أمره بالسماح لهم بالسفر، مُضيفاً أن ذلك لن يحصل قبل ثلاث سنوات على الأقل..!

البطالة والتظاهرات وثورة الجياع

جواد العطار

مرة اخرى تتجدد التظاهرات في الناصرية على غير ما جرت العادة ، فاجواء التفاؤل التي ترافق تشكيل اي حكومة جديدة تؤجل دائماً اي وسائل احتجاجية... لكن حكومة السيد السوداني واجهت اول اختبار لها امام الجمهور قبل انقضاء فترة المئة يوم الاولى من عمرها.

من رؤية بسيطة للأحداث التي جرت في تقاطع البهو قبل ايام ، يثبت ان الناصرية لا تهدأ ولم تهدأ منذ اكتوبر ٢٠١٩ ، فلم يمر سوى ايام على الذكرى السنوية لمجزرة جسر الزيتون حتى تجددت التظاهرات ولحقتها حركة مساندة من باقي المحافظات.

ان الاوضاع في الناصرية حالها حال كل المحافظات بحاجة الى إصلاح عاجل ، فالبطالة والبحث عن فرص العمل هي السبب الرئيس للتظاهر بعيدا عن نظرية المؤامرة ، ولو توفرت فرص عمل حكومية أكانت ام في القطاع الخاص ما خرج شاب واحد للتظاهر الا اصحاب الأجندات.

ان البطالة والفساد والمحسوبية والمنسوبية والغلاء وارتفاع الدولار هي احد الأسباب الرئيسية للتظاهرات وان كانت ليست من نتاج حكومة السوداني بل هي تراكم سياسات سابقة خاطئة عليه ينبغي إعطاء فرصة للحكومة الجديدة للعمل ، مثلما ان السيد السوداني وحكومته مطالبين بجد لاقرار الموازنة الانفجارية الموعودة بواقعية ودفعها الى البرلمان على عجل فلا يعقل ان البلد بلا موازنة منذ اكثر من عام ، كما ينبغي عليه ان يتعامل مع الناصرية وأية احداث اخرى بعيدا عن اللجان لانها اثبتت فشلها في الحكومات السابقة ، وان كانت طريقة مثلى لمعالجة الاحداث وتقديم المقصرين الحقيقيين فينبغي اعلان نتائجها على الرأي العام مهما كانت... حتى لا تتراكم الاحداث وتندلع ثورة جياع لن توقفها قوة مفرطة او لجان مشكلة.

نداء من الجمعية العراقية للمتقاعدين وجبهة الدفاع عن حقوق المتقاعدين

الى / الاخوات والاخوة في كافة منظمات المجتمع المدني

الى / كافة القوى الوطنية التي تدافع عن الكادحين والمظلومين والمهمشين والمصادرة حقوقهم

الى / كل الشرفاء في عراقنا العزيز

اخوانكم واباءكم وامهاتكم واخواتكم المتقاعدين والارامل والايتام والجرحى والمعاقين والكيانات ومدربي يوم النخوة والمحالين قسرا واساتذة الجامعات وكل من صودرت حقوقهم القانونية بلا استثناء وبدون وجه حق يدعونكم للمشاركة في التظاهرة الكبرى دعما للمساواة ونصرة الحق حيث

ستنظم الجمعية العراقية للمتقاعدين وجبهة الدفاع عن حقوق المتقاعدين تظاهرة كبرى يوم الاربعاء الموافق

١١ / ١ / ٢٠٢٣ سيكون التجمع صباحا مقابل مركز شرطة الصالحية والانطلاق بمسيرة راجلة من هناك الساعة (٩) التاسعة صباحا باتجاه مبنى البرلمان مقابل وزارة التخطيط للضغط على اصحاب القرار من اجل تضمين موضوع التخصيصات المالية لتعديل قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ في موازنة عام ٢٠٢٣ وتصادف ايضا بداية دوام مجلس النواب وندعوا كافة الاخوات والاخوة المتقاعدين والكروبات التي لم تنظم لحد الان للجبهة الى المشاركة في التظاهرة المصيرية لنصرة هذه الشريحة والمساهمة في الضغط على اصحاب القرار من اجل الحصول على الحقوق وانتشال هذه الشريحة من العوز المادي في بلد يعد من اغنى بلدان العالم وتحسين وضعهم المعاشي

ونذكر بان هذه التظاهرة هي الفرصة الاخيرة قبل ارسال موازنة عام ٢٠٢٣ ولكي لانبقى نعض اصابع الندم

وتقبلوا فائق الود والتقدير

مهدي العيسى

رئيس الجمعية العراقية للمتقاعدين

وجبهة الدفاع عن حقوق المتقاعدين

العنـف الأسري وحقوق المرأة العراقية وسـيداو

نبيل روماية

مـرت يـوم ٢٥ تشريـن الثـاني ٢٠٢٢ مناسـبة اليـوم العالمـي لمناهضـة العنـف ضـد المـرأة. وكانـت اتفاقيـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة – سـيداو، والتـي اعتمدتهـا الجمعيـة العامـة وعرضتهـا للتوقيـع والتصديـق والانضـمام بقرارهـا ١٨٠/٣٤ المـؤرخ في ١٨ كانـون الأول / ديسـمبر ١٩٧٩، وبـدأت بتنفيذهـا في ٣ أيلـول / سـبتمبر ١٩٨١ قـد نصـت عـلى ضـمان مسـاواة الرجـل والمـرأة في حريـة التمتـع بجميـع الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والمدنيـة والسياسـية، لتخـدم حقـوق المـرأة.

ويُعـرّف معجـم أوكسـفورد النسـويّة (مـن النسـاء) بأنهـا: الاعـتراف بـأن للمـرأة حقوقًـا وفُرَصًـا مسـاوية للرجـل، وذلـك في مختلـف مسـتويات الحيـاة العلميـة والعمليـة.

وتحتوي اتفاقية سيداو على ٣٠ مادة:

عَرّفـت المـادة الأولى مصطلـح « التمييـز ضـد المـرأة « بأنـه أي تفرقـة أو اسـتبعاد أو تقييـد يتـم عـلى أسـاس الجنـس ويكـون مـن أثـاره أو أغراضـه التقليـل أو الاحبـاط بالاعـتراف بـأن للمـرأة حقـوق انسـانية وحريات اساسـية في الميادين السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والمدنيـة أو في أي ميـدان آخـر، أو التقليـل أو إحبـاط تمتعهـا بهـذه الحقـوق أو ممارسـتها لهـا، بـصرف النظـر عـن حالتهـا الزوجيـة وعـلى أسـاس المسـاواة بينهـا وبـين الرجـل.

وجـاء في المـادة الثانيـة: تشـجب الـدول جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة، وتتفـق عـلى أن تنتهـج، بـكل الوسـائل المناسـبة ودون إبطـاء، سياسـة تسـتهدف القضـاء عـلى التمييـز ضـد المـرأة.

وقـد صادقـت عـلى الاتفاقيـة معظـم الـدول العربيـة، ومـن ضمنهـا العراق حسـب القانـون رقـم (٦٦) عـام ١٩٨٦، وبتحفـظ عـلى بعـض بنـود الاتفاقيـة، ولكـن لحـد الان لم تجـرِ المصادقـة عـلى ملحقاتـه وبقـي غـير مطبـق وغـير فاعـل.

وهـذه الـدول صادقـت عـلى «سـيداو» مـع التحفّـظ عـلى بعـض مـواده. والمـواد التـي تتحفّـظ عليهـا الـدول العربيـة والعـراق هـي بشـكل عـام المـواد ٢، ٩، ١٥، ١٦ و٢٩. ولهـذه الأسـباب

- المـادة ٢ تطالـب بـ "إلغـاء جميـع الأحـكام الجزائيـة الوطنيـة التـي تشـكل تمييـزاً ضـد المـرأة»، وهـذا يشـمل جرائـم الـشرف التـي تعطـي الحـق للرجـل بتخفيـف الحكـم لارتكابهـا.

ـ المـادة ٩ تطالـب بمنـح المـرأة حقـا مسـاوياً لحـق الرجـل فيـما يتعلـق بجنسـية أطفالهـما. لكـن قوانيننـا لا تسـمح للنسـاء بإعطـاء النسـاء جنسـياتهنّ لأطفالهـن.

ـ المـادة ١٥ تطالـب بمنـح المـرأة «نفـس الحقـوق فيـما يتعلـق بالتشريـع المتصـل بحركـة الأشـخاص وحريـة اختيـار محـل سـكنهم وإقامتهـم وسـفرهم»، وهـذا يعـارض القوانـين التـي تحـاول تقيّـد حريـة حركـة المـرأة حسـب زوجهـا وولي امرهـا.

ـ المـادة ١٦ تطالـب بإعطـاء الرجـل والمـرأة نفـس الحقـوق فيـما يخـص عقـد الـزواج وحضانـة الأطفـال. ولكـن قوانـين الشريعـة الإسـلامية تفـرّق بـين الرجـل والمـرأة في مسـتوى الحضانـة كـما تبيـح للرجـل المسـلم الـزواج مـن «كتابيـة» دون أن تسـمح للمـرأة المسـلمة بالـزواج مـن «كتـابي».

ـ المـادة ٢٩ تطالـب بعـرض أي خـلاف بـين دولتـين أو أكـثر مـن الـدول الأطـراف حـول تفسـير أو تطبيـق هـذه الاتفاقيـة عـلى التحكيـم.

ولا تـزال قوانـين العنـف الأسري معطلـة في أروقـة مجلـس النـواب العراقـي بسـبب معارضـة الأحـزاب الإسـلامية لهـا، في الوقـت الـذي شـاركت فيـه المـرأة العراقـي في التظاهـرات العراقيـة التشرينيـة بكثافـة مطالبـةً بحقوقهـا وغـدا أفضـل لعائلتهـا واسرتهـا.

وجـاء في بيـان رابطـة المـرأة العراقيـة الصـادر يـوم ٢٤ تشريـن الثـاني ٢٠٢٢ بمناسـبة اليـوم العالمـي لمناهضـة العنـف ضـد المـرأة التـالي:

ونحـن إذ نحيـي هـذا اليـوم علينـا العمـل مـن اجـل بنـاء مجتمـع يتمتـع بالسـلم والاسـتقرار والـذي يتطلـب حمايـة الاسرة العراقيـة مـن العنـف والحرمـان والاسـتغلال، وتخليصـه مـن الممارسـات الخطـرة التـي تهـدف لاسـتغلال المـرأة وامتهـان كرامتهـا والاتجـار بهـا، بسـبب العـادات المهينـة لهـا مثـل زواج القـاصرات والفصليـة وجرائـم (غسـل العـار) التـي تفرضهـا الأعـراف والعـادات العشـائرية التـي تنتهـك انسـانية النسـاء والطفـلات.

إن رابطـة المـرأة العراقيـة وكل المنظـمات والشـبكات والشـخصيات المدافعـة عـن حقـوق المـرأة والانسـان معنيـون بتوحيـد الجهـود وخلـق قـوة مجتمعيـة تتصـدى لـكل مظاهـر العنـف، والاصرار عـلى فـرض احـترام النسـاء والفتيـات وحمايتهـن مـن العنـف عـبر الغـاء كافـة مظاهـر التمييـز، والتحشـيد لحمـلات التوعيـة بالحقـوق الإنسـانية المتسـاوية للمـرأة، والابتعـاد عـن نهـج التهميـش والإقصـاء عـبر زيـادة مشـاركة النسـاء في كافـة المسـتويات دون تمييـز، والضغـط عـلى الجهـات المعنيـة لمتابعـة تنفيـذ توصيـات لجنـة سـيداو ومنهـا الإسراع بتشريـع قانـون الحمايـة مـن العنـف الأسري عـلى ان يتضمـن اجـراءات فعليـة رادعـة، تخلـص الارواح البريئـة والاسرة والمجتمـع مـن آفـات العنـف ومسـبيبها.

لقـد أن الاوان للتغيـير في النهـج والممارسـة ونمـط التفكـير وطريقـة إدارة البـلاد، لصالـح مـشروع وطنـي مـدني ديمقراطـي، عـبر تحالـف وطنـي شـعبي واسـع عابـر للانتـماءات الطائفيـة والاثنيـة والأحـزاب المتنفـذة الإسـلامية، يـأتي بحكومـة تنفـذ مطالـب النـاس في الحريـة والمسـاواة والتطـور بعيـدا عـن القمـع والتمييـز والتفرقـة والاقصـاء، وتعطـي المـرأة العراقيـة حقوقهـا كاملـةً.

The human voice

مجلة دورية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

No. 143 Jan. 2023

كأس بطولة الخليج في البصرة والعراق

حفيظ الدراجي

وأخيراً عادت كأس الخليج إلى أحضان العراق بعد أكثر من ٤٠ سنة منذ نسخة عام ١٩٧٩، التي استضافتها بغداد، وانطلقت أمس في مدينة البصرة التي كان من المفروض أن تحتضن نسخة عام ٢٠١٣، لتعود البطولة إلى أرض الكرة، وأرض الحضارة والعروبة، بعد ٣ أعوام منذ آخر نسخة احتضنتها قطر سنة ٢٠١٩، إذ توقفت المسابقة بسبب تفشي فيروس كورونا.

وعادت عجلة كأس الخليج إلى الدوران، وعاد العراق الرياضي إلى الحضن الخليجي، بعد أن غيبته الحرب والأوضاع السياسية في العراق، وكذلك الحظر الذي فرضه الاتحاد الدولي لكرة القدم على العراق والكرة العراقية التي عادت إلى أجواء المشاركة في المسابقة من بوابة نسخة قطر عام ٢٠٠٤، وعادت من بوابة البصرة الفيحاء لتنظم النسخة الـ٢٥ بحضور كل المنتخبات الثمانية في أجواء رائعة وحفاوة كبيرة.

خليجي ٢٥ هي البطولة الأولى التي يستضيفها العراق بعد سنوات طويلة من غياب المباريات الدولية عن البلاد، بسبب الأزمات السياسية التي غيبت البلد عن أجواء البطولة المحببة لدى أبناء المنطقة منذ سنة ١٩٩٠، كما ألقت ظروف الحصار الاقتصادي بظلالها على العراق والرياضة العراقية، إذ كان منتخب بلاد الرافدين يخوض مبارياته الدولية خارج العراق، قبل أن يعود لأحضان كأس الخليج بعد غياب دام ١٤ سنة، ويعود إلى احتضان البطولة في مدينة البصرة التي لبست حلة جديدة الشكل، عريقة المحتوى، يعرفها العرب عن العراق وشعب العراق الذي كان من المقرر أن يحتضن بطولة ٢٠١٣، ليتكرر التأجيل كل مرة لأسباب أمنية، وبعضها يتعلق بعدم الجاهزية لمدة عشر سنوات كاملة.

حفل الافتتاح كان رائعاً قيل عنه إنه الأحسن في تاريخ البطولة ، أراد من خلاله المنظمون أن يكونوا في مستوى الثقة التي وضعت فيهم رغم الهاجس الأمني الذي كان حجة الحظر الرياضي الذي فرضه «الفيفا» على العراق لسنوات، قبل أن يرفع ويكتشف العالم مجدداً ذلك الشعب المضياف، والبلد العريق رمز الحضارات والعلوم والفنون والتقاليد الإنسانية الضاربة في التاريخ، التي حاول مصمم حفل الافتتاح تجسيدها في اللوحات التي رسمها، واستمتع بها الحضور والمتابعون على شاشات التلفزيون، مثلما استمتع الأنصار بمباراة افتتاحية قوية انتهت بالتعادل السلبي المنطقي بين العراق وعمان، في حين تفوق المنتخب السعودي في مباراته أمام اليمن رغم مشاركته بالمنتخب الأولمبي، كما المنتخب القطري، في حين تشارك باقي المنتخبات بفريقها الأول.

انتصر العراق قبل نهاية البطولة باستضافة الحدث، بعد أن نجح في إقناع الفيفا ودول الخليج بقدرته على الاستضافة مهما كانت الظروف، ورفع تحدي إقامة «خليجي ٢٥» في مدينة البصرة رغم المشاكل السياسية والنزاعات العشائرية التي شهدتها المحافظة، وصعوبة تجهيز المنشآت والهياكل لاستقبال المنتخبات والمشجعين والضيوف الرسميين، إضافة إلى العراقيين من كل المحافظات الذين انتظروا طويلاً ليشهدوا يوماً كبيراً، كانوا متعطشين لمعايشته ورؤية منتخب بلادهم على أراضيه كما كان زمان، في انتظار تحقيق النقلة النوعية في كل مجالات الحياة الأخرى، بعد تجاوز كل الاختلالات والاختلافات، التي تشكل تنوعاً، يمكن الاستثمار فيه ليتحول إلى عامل وحدة وقوة لأهل العراق بكل أطيافهم .

كأس الخليج في بصرة العراق تشكل نجاحاً من كل الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية واصبحت علامة من علامات النجاح الذي ابتهج به الغريب قبل ابن البلد ، وكان ابناء البصرة كرماء فوق التصور وفتحوا ابواب بيوتهم للضيوف ، وكانت رفعة رأس لصورة العراق مهما كانت النتيجة الفنية للمنتخب العراقي الذي يعتبر أكبر المرشحين للفوز بالبطولة الرابعة في تاريخ العراق أمام جماهيره العاشقة للكرة وبلدها ، في غياب المنتخب الأول لكل من السعودية وقطر، وتراجع مستويات الكويت والإمارات، لكن كل شيء يبقى وارداً في عالم الكرة.